الرأسمال الخاص والخطاب الإعلامي في الجزائر: دراسة نقدية.

Private capital and media discourse in Algeria: a critical study.

عيسى شبلي[1*]، دريس نوري[2]
[1] جامعة سطيف2 (الجزائر)، ai.chebli@univ-setif2.dz
[2] جامعة سطيف2 (الجزائر)، n.dris@univ-setif2.dz

Aissa Chebli[*1], Nouri Dris[2]
[1]University of Setif 2 (Algeria)
[2] University of Setif 2 (Algeria)

تاريخ الاستلام:2021/07/28 تاريخ القبول:2021/10/25 تاريخ النشر:2022/01/15

ملخص:

تتناول هذه الدراسة بحثا ابستيميا نقديا للخطاب الإعلامي الخاص في الجزائر في فترة التعددية، ما يستوجب الحديث عن الرأسمال الخاص في الجزائر و العودة إلى جذوره من حيث التشكل، التطور البنيوي والقانوني، وكذا مجالات الاستثمار وعلاقاته بالسلطة والمجتمع، و مقاربتها إلى البرجوازية الأوروبية التي أفرزت نمطا معينا من العلاقات قوامه نظام قانوني (مجال عمومي) يسمح بمشاركة الفرد البرجوازي في مناقشة وتسيير الشأن العام، وذلك لمعرفة إن كانت التحولات السوسيو_اقتصادية والقانونية للرأسمال الخاص والخطاب الإعلامي في الجزائر مشابهة للتسوية البرجوازية الأوروبية أم لا. وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الإعلام الخاص في الجزائر لم يمكّن الفرد من مناقشة وتسيير الشأن العام، نظرا لعدم قدرة البرجوازية الوطنية (الرأسمال الخاص) في الجزائر على التأسيس لتلك الأدوار المشابهة لنظيرتها الأوروبية، وذلك نظرا لبنيتها المشوهة التشكل والوظائف، فهي برجوازية وليدة الأسر الأرستقراطية و الجهاز البيروقراطي للدولة.

الكلمات المفتاحية: البرجوازية، الرأسمال، الخطاب الإعلامي، الفضاء (المجال) العمومي.

Abstract:

This study deals with a critical epistemic research of the private media discourse in Algeria in the period of pluralism. This requires talking about private capital in Algeria and returning to its roots in terms of formation, structural and legal development, as well as the fields of work and investment and its relations to power and society. and its approach to the European bourgeoisie that produced a pattern of relations based on a legal system (public sphere) that allows the participation of the bourgeois individual in the discussion and management of public affairs .to know whether the socio-economic and legal transformations of private capital and its media discourse in Algeria are similar to the bourgeois settlement, This study came to the conclusion that the private media in Algeria cannot guarantee the actual participation of the individual in the discussion and management of public affairs, given the inability of the national bourgeoisie to establish those roles due to its distorted structure of morphology and functions. It is a bourgeoisie born of aristocratic families and the bureaucratic apparatus of the state.

Keywords: Bourgeoisie, Capital, Media Discourse, Public (Space) Sphere.

* المؤلف المرسل. مخبر المجتمع الجزائري المعاصر، جامعة سطيف2

1- مقدمة:

إنّ الانفتاح الإعلامي في الجزائر قد عرف مراحل عديدة ومخاضات عسيرة بعد إعلان التعددية السياسية والإعلامية في الجزائر، وقد كان ذلك على إثر الإصلاحات التي جاء بها دستور 1989، وتكريسا لما نص عليه دستور 1989 من حرية الإعلام والرأي والتعبير، فقد اعتُبِر قانون الإعلام 1990 بمثابة عهد جديد للصحافة الجزائرية قوامه التعددية الإعلامية، الحرية والاستقلالية، كونه قد وضع حدّا لاحتكار الدولة لوسائل الإعلام وسمح للقطاع الخاص من ولوج هذا القطاع. لكن وقبل وصول تلك المرحلة فقد كان الخطاب الإعلامي في الجزائر لا يعدو أن يكون منبرا أحاديا، تلقي فيه السلطة خطاباتها وتعلن عن رؤاها السياسية والاقتصادية والأيديولوجية، والذي كان بمثابة خطاب هيمنة ذو توجه اشتراكي قائم على الشعبوية والأبوية المنكرة للتعدد، يجرم الرأي الآخر وحرية الاستثمار والمنافسة وكذا الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج بوصفها استغلالا، خطابا منبعه معاداة الليبرالية والرأسمالية المنبثقة عن النظرة المعادية للنظام الاستعماري ورأسماليته (الاستغلالية). لقد كان خطابا إعلاميا دعائيا مروجا للاشتراكية وعدالتها الاجتماعية منفرا من الرأسمالية، بما جعل الرأسماليين وأرباب العمل في نظر الجزائريين مثالا للنهب والاستغلال والهيمنة. وقد كان الاقتصاد الريعي بمثابة صمام أمان للنظام القائم وأيديولوجيته وسياساته الاقتصادية، كونه الكابح لأي مطالبات اجتماعية لتغيير الوضع لطالما لا يزال الريع كافيا، لكن تناقص وعدم كفاية الموارد الريعية والمد التكنولوجي المتسارع للعولمة أدى إلى انفجار اجتماعي في الجزائر، كان من بين إفرازاته دستور 1989 وإعلان التعددية السياسية، الإقتصادية، الفكرية والإعلامية، هذه الأخيرة التي كان ينتظر أن تنهي عصر الدعاية الأحادي من قبل الصحف العمومية، والتلفزيون والإذاعة الوطنيتين، خاصة بعد صدور قانون 1990 وظهور عناوين جديدة في الساحة الإعلامية، تعود ملكيتها لخواص من صحفيين وجمعيات وأحزاب سياسية وأرباب عمل. وحتى وإن تجنبنا الحديث عمّا تعرّضت له تلك الصحف وأصحابها من تضييق وتقييد للحريات، جراء قانون الطوارئ فيفري 1992 أو على إثر القرار الحكومي جوان 1994 المتعلق بالإعلام الأمني والرقابة المسبقة في المطابع، إلا أن مسار التعددية الإعلامية قد استُكمل بقانون الإعلام 2012، وآخر يتعلق بإنشاء سلطة السمعي البصري سنة 2014.

فهل يمكن اعتبار أن هذه الترسانة القانونية المرتبطة بتحرير الممارسة الإعلامية في الجزائر كافية لتكريس حرية واستقلالية الصحف والمؤسسات الإعلامية الخاصة ومن ثمة الرأسمال الخاص؟ أم هي مجرد عملية تشكيل صوري للتعددية الإعلامية من خلال وجود خواص يملكون صحفا وقنوات إعلامية فحسب؟ أو بعبارة أخرى: إلى أي مدى كانت تلك التحولات القانونية للممارسة الإعلامية تتماشى مع التحولات السوسيو_اقتصادية للمجال العمومي في الجزائر؟ وسننطلق في مناقشة هذه المسألة من فرضية مفادها أن الخطاب الإعلامي الخاص في الجزائر لا يزال أسير الأجندة السياسية في الجزائر وقرارات السلطة، ذلك لأن البرجوازية الوطنية (الرأسمال الخاص في الجزائر) هي جماعات وليدة الأسر الأرستقراطية و/أو الجهاز البيروقراطي للسلطة، تشكلت على إثر تحالفاتها مع الأرستقراطية التاريخية من العهد الكولونيالي، واعتمدت في بقائها وتوسعها على إندماجها في شبكات السلطة وأجهزتها البيروقراطية صاحبة القرار في توزيع الموارد الريعية ومنح الامتيازات الحكومية.

2- أسلوب الدراسة: تنويهات منهجية

سيتم وصف، نقد وتحليل سياقات وظروف تشكل وتطور الرأسمال الخاص في الجزائر والخطاب الإعلامي المؤسّس على إثر ترسانة القوانين التي سُنّت منذ إعلان التعددية السياسية، الاقتصادية والإعلامية، وذلك من خلال مقاربتها إلى سياقات تشكل وتطور البرجوازية في أوروبا، والتي أفرزت نظاما قانونيا – فضاء (مجال) عموميا–، أسّس لإعلام حرّ قوامه

نقد ومراقبة أداء السلطة والتخلص من القيود المفروضة على المجتمع؛ قصد تمكين الفرد من المشاركة في مناقشة وتسيير الشأن العام، وفق معايير تكافؤ الفرص، المنافسة الحرة والكفاءة والجدارة. وعليه تم تقسيم الدراسة إلى تساؤلين ومن ثمة إلى قسمين رئيسيين يجيب القسم الأول عن تساؤل: ماهي الشروط التاريخية التي سمحت للبرجوازية في أوروبا من التأسيس لصحافة وإعلام مستقلين عن السلطة السياسية؟ وكيف تم التأسيس لمجال عمومي يسمح للمواطنين من المشاركة في مناقشة الشأن العام. ويجيب القسم الثاني على تساؤل: ماهي الشروط السوسيوتاريخية التي أسست لبرجوازية وطنية تابعة للسلطة السياسية في الجزائر؟ لتنتج بذلك خطابا تابعا للأجندة السياسية وقرارات السلطة بدل أن يكون ناقدا ومراقبا لأدائها في المجال العام؟ وذلك بالنظر إلى التشابه الشكلي في القوانين التي تقر بالحرية والتعددية الإعلامية وحرية المنافسة الاقتصادية والسياسية في السياقين الأوروبي والجزائري معا.

1. البرجوازية، الإعلام والفضاء العمومي في أوروبا:

1.1. البرجوازية في أوروبا:

ظهر المصطلح لأول مرة في الشكل اللاتيني burgensis في عام 1007م، وتم تسجيله بالفرنسية باسم burgeis اعتبارًا من 1100م قصد الإشارة إلى ساكنة المناطق الحضرية، ولكن الحرة منها، ويقصد بالحرة أي خالية من الالتزامات التي كانت بمثابة الإسمنت الاجتماعي والروابط الاقتصادية للنظام الإقطاعي. كما أن البرجوازي لم يكن فلاحًا أو قنّا ولا نبيلًا، لذا يبدو وكأنه ينتمي إلى الطبقات الوسطى في هرمية نظام القيم الإقطاعي منذ العصور الوسطى، ولكن هل كان كل سكان المدن برجوازيون؟ وهل كان الحرفي برجوازيا؟ وما هو المعيار الذي صنفوا بوصفهم طبقة وسطى؟ لقد ولد المفهوم يشوبه الكثير من الغموض، وقد تم تحديد المصطلح من الناحية العملية وفق مستوى الرفاهية المرتبط مباشرة بمستوى الدخل، وهو الأمر الذي يشير إلى عنصرين أساسيين هما: إمكانية الاستهلاك (نمط الحياة) وإمكانية الاستثمار (رأس المال)، لذا تطور استخدام هذا المفهوم وإلى يومنا هذا وفق هذين المحورين. (Wallerstein, 2004, p91, 92) وبشكل عام وانطلاقا من الفروقات في مستوى المعيشة تم تمييز البرجوازي عن الفلاح والحرفي من جهة وعن الأرستقراطي النبيل من جهة أخرى، بما يربط المفهوم بمفاهيم اقتصادية بحته أولها الاستهلاك وثانيها الاستثمار، بما جعل الدارسين من النقاد والمؤرخين من مختلف التيارات الأيديولوجية، يتفقون على إطلاق تسمية رجل الأعمال على الشخص الذي استفاد من وسائل الإنتاج ووظف العمال مقابل أجور، ثم راكم الأرباح (الرأسمال) من خلال الاستثمار، بحيث تكون الإيرادات من المبيعات أكبر من تكاليف الإنتاج برمتها بما فيها الأجور، ليكون الشرط الأول لتلك التسمية هي أن يكون الشخص تاجرا ومالكا لوسائل الإنتاج ومنتجا للثروة (السلع) بواسطة عماله المأجورين، على أن يكون دافعه في ذلك هو الربح، لتصبح بذلك البرجوازية الرأسمالية هي القوة الديناميكية المركزية للسوق وللحياة الاقتصادية الحديثة برمتها منذ القرن التاسع عشر. (Wallerstein, 2004, p91, 93)

ويعرف كل من: Michel Pinçon et Monique Pinçon-Charlot البرجوازية بأنها مجموعة يتم تحديد مركزها من خلال امتلاك وسائل الإنتاج ، والتي يمكن أن تسير جنبًا إلى جنب مع ممارسة السلطة الاقتصادية، كمدير تنفيذي على سبيل المثال، ولكن يمكن أن تكون راضية تمامًا عن موقف ريعي. أو بدون نشاط مهني. أما عن مفهوم الطبقة وفي إشارة إلى بقاء واستمرار وجود الطبقة البرجوازية في نهاية القرن العشرين، فيقصد به إدراكها لحدودها ووعيها بمصالحها الجماعية، واستمرار مراكمتها للثروة المادية والرمزية _ المكانة الاجتماعية_ ومراكمة الامتيازات والعلاقات الاجتماعية والثقافية، تلك المرتبطة أيضا بالمصاهرة وبتكوين الأنساب وتمديد الأسرة لضمان استمرار هيمنتها وانتقال تلك المواقف والعلاقات عبر أجيالها بما ينتج تمايزهم كطبقة عن المجتمع.(Biogienman, 2001, p2) وعليه نستنتج أنّ البرجوازية هي طبقة

اجتماعية تتوسط المجتمع، تحدد وفق معايير اقتصادية واجتماعية أهمها معيار نمط الاستهلاك ومستوى المعيشة من جهة، والاستثمار ومراكمة الثروة والرساميل بمختلف أشكالها من جهة أخرى، وذلك بهدف حفظ بقائها وتكريس هيمنتها وتمايزها كطبقة عن بقية المجتمع.

التجاذبات التي عرفها المفهوم:

لقد اختصت أوروبا الغربية بهذا الحدث وسياقاته المختلفة، حيث تجدر الإشارة بالضرورة إلى سرد مختصر للسياقات التي ظهرت على إثرها هذه الطبقة من أرباب العمل (البرجوازية)، أو كما تم استخدمها من قبل علماء الاجتماع والمؤرخين:

يشير (كارل بولاني) في كتابه التحول الكبير أنه يمكن اعتبار مرحلة تعديل أو إلغاء نظام "سبينهاملاند" / نظام المنح أو العلاوات من خلال تعديل 1834، بمثابة نهاية لحكم مالك الأرض المحسن ونظام علاواته النابع من فكرة الحق في الحياة، وبداية للرأسمالية الحديثة بظهور هذه الطبقة الجديدة من أرباب العمل. (بولاني، 2009، ص179، 180)

وقد وصفت هذه الطبقة أحيانا بـ "أرستقراطية البرجوازية" من قبل البعض نظرا لمسار التحول في الأنماط الاجتماعية لسلالة عائلية ثرية، أين تخلى البرجوازي عن أسلوبه الثقافي ودوره السياسي والاقتصادي لصالح دور الأرستقراطي، ليتحول من صاحب مصنع (برجوازي) إلى مالك للأراضي في المناطق الريفية، وذلك بمبرر الركون إلى دور الأرستقراطي (النبيل) الأكثر تأثيرا في الحياة السياسية والاقتصادية، أو كما أطلق عليه في الكتابات الماركسية مفهوم "خيانة البرجوازية" لدورها التاريخي، للإشارة إلى ابتعاد البرجوازية الوطنية (المحلية) عن دورها (الاقتصادي) التاريخي والطبيعي أو دورها المتوقع كأرباب عمل وتجار وملاك لوسائل الإنتاج، من أجل أن يصبحوا ملاك أراضي أو أصحاب ريوع؛ أي أرستقراطيين ورجال إقطاع. في حين أن هذا التحول إن تم استخدامه من ناحية السيرة الذاتية الشخصية للبرجوازي، فيستحيل إسقاط هذا التحول (جماعيا) على كل البرجوازيين، حيث يمكن القول أنه تم استعمال هذا التعبير لشحذ البروليتارية للعب هذا الدور التاريخي للبرجوازية – الثورة البرجوازية المتوقعة على الأرستقراطية– وذلك في ظل مراحل تطور المجتمع؛ تلك المرحلة الثورية حسب التصورات الماركسية وأحزابها الأممية، كما أنه من غير المقبول أن تلعب البروليتارية دورا اجتماعيا، اقتصاديا وسياسيا لطبقة اجتماعية أخرى. (Wallerstein, 2004, p93, 95)

كما أن البرجوازية كطبقة اجتماعية وفي ظل التأثير والدور الذي كانت تلعبه في ثنايا التسوية السياسية والاقتصادية التي كانت تحدث في أوروبا الغربية برمتها؛ والتي كانت تخدم مصالحها الخاصة حيث اجتمعت لديها فرص الاستثمار، تجميع الأرباح ومراكمة رأس المال، والاستحواذ على اليد العاملة (الزراعية) وجلبها إلى ورشاتها ومصانعها بأبخس الأثمان (الأجور) خاصة في القرنين 17 و18، قد حققت لنفسها الحرية في الاستثمار والمنافسة وسلطة اقتصادية لم تكن بحوزتها، إضافة إلى استقلاليتها من مختلف الالتزامات الاجتماعية التي كانت تحققها، وهو ما حقق لها تلك التسوية التاريخية مع النبلاء (الأمراء والملوك) التي مكنتها من المشاركة في تسيير الشأن العام كونها المساهم الأكبر في الناتج المحلي والدخل الوطني من خلال الضرائب والتشغيل.

لكن وفي الوقت الذي لا يمكن فيه إدانة البرجوازي خاصة أو الفرد عموما وبأي شكل من الأشكال، أو وصمه بمثل هذه الإدعاءات على أنه قد تخلى عن دوره الاقتصادي والسياسي، أو أنه قد ركن إلى المكانة والدور اللذان يوصف على إثرهما بأنه أرستقراطيا أو قد رضي بدور الإقطاعي أو مالك الأرض، نجد أنه لا يمكن أن يدان الإنسان على اختيار الاستراتيجية المناسبة لمراكمة الثروة أو أي شكل من أشكال رأس المال، سواء كان ذلك بواسطة الاستثمار بمختلف أشكاله أو بواسطة الريع. فالأصل التاريخي للبرجوازي هو أن هدفه هو مراكمة الثروة والارتقاء في السلم الاجتماعي مبتعدا عن نمط الاستهلاك ومستوى المعيشة المنخفض للمزارعين والحرفيين نحو النمط الخاص بالأرستقراطية.

كما أن البرجوازية قد اعتمدت ما يسمى بالتكنولوجية الاجتماعية في القرن 20 العشرين؛ مفادها التقارب البطيء مع النبلاء واحتضان أسلوب حياتهم، لتصبح قواعد الأخلاق والآداب العامة للنبلاء خاصية تميز البرجوازية أيضا، وهي بمثابة تجسيد لمسألة الانتقال من الهيمنة الاقتصادية إلى الهيمنة الرمزية (Biogienman, 2001, p4)

لكن وفي نفس الوقت ومن زاوية أخرى، وبالنظر إلى الدور الأساسي للبرجوازية في تحقيق استقلالية السوق وديناميكية الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ولكون البرجوازي مالكا لوسائل الإنتاج ومنتجا للسلع والثروات بواسطة عماله المأجورين، في مقابل الأرستقراطي والنبيل المحسن على الفلاح (القن) – في ظل انعدام مفهوم الأجارة آنذاك – وفي ظل قانون سبينهاملاند لاسيما في بريطانيا، تصبح مناقشة الوظائف والأبعاد الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبرجوازية أمرا مشروعا ابستيمولوجيا وضرورة بحثية ملحة بالنسبة لنا، خاصة من أجل التفريق بين أرستقراطية البرجوازية والبرجوازية كطبقة اجتماعية، ولاستبعاد الغموض والجدل القائم حول مفاهيم خيانة البرجوازية وبرجوازية الأرستقراطية.

فحتى وإن كان حرص البرجوازية على تحرير الاقتصاد من تدخل الدولة (الأرستقراطية والإقطاع) وخلق أسواق حرة، قد أدى إلى تزايد دور الدولة الإداري في مجالات عديدة، خاصة وقد تزامن ذلك مع فورة التشريعات التي قامت بها الدولة أيضا في ثلاثينات وأربعينات القرن 19 من أجل تأسيس مبدأ عدم تدخل الدولة وتحرير السوق، بما يجعل ذلك من بين أكبر التناقضات (بولاني، 2009، ص 271، 274)، إلا أنّ تلك التناقضات لا تعني بالنسبة لنا أن الدولة (سلطة النبلاء والإقطاع) قد سعت لإحداث تلك الفورة من التشريعات أو التحولات الاقتصادية والاجتماعية بمحض إرادتها، دون الإشارة إلى تلك الضغوط والتأثيرات التاريخية السوسيو_اقتصادية التي أحدثتها البرجوازية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في أوروبا عموما وعلى مصالح الأرستقراطية وسلطة الإقطاع بشكل خاص، ويعود الفضل في ذلك إلى الاستقلالية التي حققتها جرّاء امتلاكها لوسائل الإنتاج ومراكمة مختلف رساميلها بعيدا عن أي ارتباط مع الأرسقراطية، بل يمكن الحديث هنا عن صراع ومنافسة بينهما والتي أفضت إلى تسوية لصالح البرجوازية.

فقد كان لها مثلا دور كبير في تحرير سوق اليد العاملة بإلغائها لقانون سبينهاملاند بعد أن تحول من نعمة عليهم في الحفاظ على الجيوش الاحتياطية من العمال، إلى نقمة تدفع العامل إلى عدم بذل جهد أكثر قليلا من لاشيء، ليس إرضاء لرب العمل وإنما لكسب أجرته أو زيادتها نظرا للمنحة التي يتقاضاها وفق ذلك النظام. (بولاني، 2009، ص 267- 177).

وبعد الإشارة إلى أن مفهوم "أرستقراطية البرجوازية" قد تطابق مع ما حصل في أوروبا الغربية في القرنين السابع والثامن عشر، وأن مفهوم خيانة البرجوازية" قد تطابق مع ما حصل خارج أوروبا من تحولات سوسيو- اقتصادية، نظيف أنه ظهرت طبقة جديدة تطابقت مع ما حصل في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية في القرنين التاسع عشر والعشرين، وذلك وفق ما توقعه كارل ماركس في سياق التطور الرأسمالي ومن خلال عملية مزدوجة، حيث ستختفي الطبقتان البرجوازية والبروليتارية تدريجيا في إشارة إلى تقلص الأولى وتوسع الثانية، حيث سيصبح عدد قليل من صغار المنتجين الزراعيين والحرفيين الحضريين الصغار (المستقلين) رواد أعمال؛ برجوازيين، وسيصبح معظمهم عمالًا بأجر؛ أي بروليتاريين. وقد تضاءلت فعلا عضوية هاتين الفئتين الاجتماعيتين بشكل كبير في جميع أنحاء العالم في المائة وخمسين عامًا الماضية. لكن في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية بدا أن اختفاء هاتين الطبقتين قد سار جنبًا إلى جنب مع ظهور طبقة وسطى جديدة، والتي كان يُعنى بها الطبقة المتنامية من المهنيين الذين يتقاضون رواتب عالية إلى حدٍّ ما، والذين شغلوا منصبًا إداريًا أو شبه المناصب الإدارية في هياكل الشركات، بفضل المهارات التي تحصلوا عليها من الجامعات ومراكز التدريب، كالمهندسين بشكل أساسي ثم فيما بعد المتخصصين القانونيين والصحيين، والمتخصصين في التسويق، ومحللي الكمبيوتر

وغيرهم (Wallerstein, 2004, p96, 97) ولكن حتى هذه المهارات لم تكن متاحة لكل طبقات المجتمع، فالمدرسة أيضا هي مكان تتفوق فيه بعض العائلات خاصة بعد أن اشتدّت المنافسة على عالم الأعمال والأسواق المالية وزادت المخاطر حولها، فصارت تحتاج إلى مهارات ودراسات جديدة هي جزء من استراتيجيات تكامل المجتمع الراقي أو البرجوازية. (Biogienman, 2001, p5)

يبدو وكأنه قد صار هناك بعد أو معيار ثالث للحديث عن هذه الطبقة من المجتمع التي يمكن تسميتها البرجوازية، وهو بعد سياسي أو شبه سياسي؛ نظرا لأن هذه الفئة من المهنيين والموظفين ذوي الرواتب المرتفعة _ والتي صارت تحسب على البرجوازية _ هي في الأصل مرتبطة بالنظام الإداري القائم أو بالجهاز البيروقراطي للدولة بتعبير أكثر تحديدا، لتصبح البرجوازية هي الطبقة التي تحوز على امتيازات ومكانة اجتماعية خاصة، مصدرها وهدفها في آن واحد مراكمة وامتلاك وسائل الإنتاج ومختلف الرساميل: الاجتماعي، الثقافي والرمزي...

وانطلاقا من فكرة هابرماس التي مفادها أن المجال العام البرجوازي مرتبط بتحرر الأفراد من الروابط شبه العامة التي كانت تربطهم بالكنيسة وأجهزة أو سلطة الدولة. (Habermas, 2006, pp 99, 101) نجد أن المعايير التي تحكم العلاقة بين الدولة أو جهازها الإداري من ناحية، وفئة أو طبقة المهنيين المرتبطين بالجهاز الإداري حتى وإن حازوا على امتيازات ومكانة اجتماعية رمزية، تصبح لا تندرج ضمن المعايير والعلاقات التي تنتمي للمجال العام البرجوازي حسب هابرماس، وعليه تصبح تلك الفئة من المهنيين لا تنتمي إلى الطبقة البرجوازية وفق هذا التصور، خاصة إذا لم تكن تنتمي في أصولها إلى البرجوازية الأولى المتحررة من كل الالتزامات الاجتماعية أو المالكة لوسائل الإنتاج.

1. 2 الإعلام (الصحافة) في أوروبا: الخطاب الإعلامي والفضاء العمومي:

قبل الحديث عن الصحافة والإعلام وتطورهما في أوروبا، ارتأينا أنه من الملح في هذا السياق أن نتطرق إلى الحديث عن رؤية يورغن هابرماس (Jurgen Habermas) حول المجال العام، وذلك في كتابه: أركيولوجيا الإعلان باعتبارها مكون أساسي للمجتمع البرجوازي، والتي يرى من خلالها أن المجال العام البرجوازي هو ليس بالمفهوم الذي يرتبط فحسب ببعض العناصر والمفاهيم، كمفهوم الرأي العام بوصفه الفكرة التي لم تتأسس بعد والتي يجب تقديم براهين على صحتها، أو بوصفه مقدمة لمفهوم المجال العام نظرا لارتباطه باستخدام العقل من قبل الجمهور القادر على نقد ومعارضة الواقع أو إصدار أحكام مختلفة بشأنه، بل إن المجال العام البرجوازي مرتبط أيضا بتحرر الأفراد من الروابط شبه العامة التي كانت تربطهم بالكنيسة وأجهزة أو سلطة الدولة (Habermas, 2006, pp 99,101).

ويعرف كانط المجال العام بأنه الفضاء الذي يتشكل فيه الجمهور والعالم، لأنه في الحقيقة يتشكل من خلال الاتصال بين الاستخدامات المختلفة للعقل، إنه مجال أو عالم تكون على وجه التحديد داخل الطبقات البرجوازية من عالم الأدباء والصالونات ووسطاء الجماعات المختلفة الذين يأتون للمناقشة، فهو لا يتكون من علماء ومفكرين ومبدعين فحسب، بل ومن رجال وسيدات أعمال أيضا، فيتحول جمهور الرجال الذين سيستفيدون من استخدام عقولهم إلى جمهور المواطنين عندما يتعلق الأمر بمناقشة كل ما يخص الشأن العام، ليصبح هذا المجال ذي التوجهات السياسية هو المبدأ الناظم للدولة الدستورية الليبرالية، والذي يسمح للمجتمع المدني بتأسيس نفسه هناك كمجال للاستقلال الذاتي الخاص، وذلك انطلاقا من حق كل فرد في السعي لتحقيق السعادة بالطريقة التي يراها مناسبة وأكثر ربحية، وما تضمنه القوانين من حريات وتكافؤ للفرص ومساواة بين المواطنين أمام القانون؛ أي أمام القوانين والتشريعات المستمدة أصلا من إرادة الشعب والتي يمليها العقل، ولكن ذلك الاتفاق أو التوافق بين كل تلك الاختلافات وتنوع الموضوعات يضمنه الإعلان أمام محكمة المجال العام (Habermas, 2006, p116,117)؛ أي عبر وسائل الإعلام كما نعرفها اليوم صحف

ومجلات وقنوات، ليصبح إعلان الآراء والمناقشات المكفولة للجميع أمام محكمة المجال العام؛ أي الإعلام الحر، هو ما تستمد منه التشريعات والقوانين الناظمة للحياة العامة، والضامنة للحريات وتكافؤ الفرص بين المواطنين أمام القانون.

ويطور كانط الافتراضات المسبقة لنظام اجتماعي يحدد المجال السياسي العام من خلال الاستقلالية الخاصة للتنظيم، هذه الاستقلالية يتم الحفاظ عليها في المجتمع من خلال نظام المنافسة الحرة، فالاستقلالية تستند إلى مجال التبادل الحر بالتزامن مع مبدأ ومصلحة الحفاظ على هذا المجال بوصفه مجالا خاصا، ليصبح المالكون الكبار والصغار وأصحاب المهن متساوين انطلاقا من مبدأ حرية تبادل قوة العمل، وبالتالي فهم أيضا يتمتعون بممارسة حق التصويت والاستخدام العام للعقل. لذلك يعتقد هابرماس أن المجتمع يتأسس على المنافسة الحرة بين أفراده الذين يسعى كل منهم إلى تحرير نفسه من الهيمنة، من خلال تحييد السلطة من أي تدخل يضمنه المجال العام، فمجرد القبول بالمنافسة الحرة سيسمح بتحول الرغبات والرذائل إلى فضائل وتصبح الأخلاق والمصلحة العامة ورفاهية الجمهور هي هدف السياسة وموضوع الدعاية، وعليه فالدعاية أو الإعلان _ الإعلام _ الحر أمام محكمة المجال العام هو ما يضمن سيادة القانون، إن المجال العام هو ما يسمح للأفراد بالارتقاء في السلم الاجتماعي باعتبارهم مواطنين يستفيدون من حماية القانون بفضل قدراتهم ومواهبهم، لأن تكافؤ الفرص هي ما يشكل الأساس الطبيعي لنظام قانوني ومجال عام قادر على تولي مختلف الوظائف في المجتمع (Habermas, 2006, pp 119,124)، ويضيف هابرماس أن مهمة تقدم الجمهور وتنويره تقع على عاتق الإعلان _ الإعلام_ الحر، فحضر أو منع الإعلام هو ما يعيق التقدم نحو عالم أفضل (Habermas, 2006, p125)

لذا يبدو لنا من خلال ما تقدم أن الصحافة أو الإعلام الحر، أو الإعلان الحر بتعبير هابرماس هو ما يضمن تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين أمام القانون أو محكمة المجال العام، سواء في مجال السوق والتبادل الحر لقوة العمل، أو في التصويت والاختيار أو الارتقاء داخل المجتمع، لأن المجال العام صار عبارة عن نظام قانوني يحكم العلاقات بين الأفراد ويضمن المساواة بينهم ويضمن استقلاليتهم وتحررهم من الهيمنة، وذلك قائم على حرية الإعلان والمنافسة الحرة في الوصول للمعلومات والأخبار، وكذا يضمن للمالكين _ البرجوازية_ الوصول إلى الجمهور الذي يستخدم عقله سياسيا، ولكن التساؤل الذي يطرح هنا هو: ما علاقة البرجوازية بالتأسيس لاستقلالية وحرية الإعلان_ الإعلام_ ومن ثمة التأسيس للمجال العام وهذا النظام القانوني الذي يحكم العلاقة بين الأفراد؟

1. 3 الإعلام الحر بوصفه مؤسسة برجوازية للمجال العمومي:

إنّ الصحافة هي من أهم مؤسسات المجال العام بامتياز؛ وبالأخص الصحافة الأدبية التي وُلدت من نظام المراسلات الخاصة الذي هيمنت عليه دوائر المعلومات لفترة طويلة، وقد كانت المطابع هي أولى المشاريع الحرفية الصغيرة والتي كان هدفها الأساسي في مرحلة أولى هو الزيادة المتواضعة في الربح، وكان نشاط الناشرين هو نشاط تجاري بحت يقتصر على تنظيم المعلومات والتحقق منها ونشرها مقابل الربح، لكن وإضافة إلى هذا الجانب الاقتصادي لهذا النشاط _ الإعلان والنشر_ يظهر الجانب السياسي بمجرد أن صارت الصحافة الإخبارية هي صحافة رأي، وأن الصحافة الأدبية صارت تنافس على نشر وإعلان الإخطارات _ الإعلانات_، حيث وضح (كارل بوشر) الملامح الرئيسية لهذا التطور، حيث صارت وسائل الإعلام البسيطة _ الصحف _ ممثلا وموجها للرأي العام وسلاحا في النضال السياسي الذي تخوضه الأحزاب، بما أدى إلى خلق قطاع جديد يقوم بدور جمع المعلومات ونشرها؛ أي الكتابة، ليصبح المحرر بمثابة بائع للمعلومات الجديدة وتاجرا له رأي ينشره على الملأ، وقد تحقق هذا التحول قبل أن يصبح طاقم التحرير في مختلف الصحف ووسائل الإعلام قطاعا مستقلا، فكانت المجلات العلمية والصحافة الدورية أو كما أشار إليها "بوشر" بتعبير الصحافة الأدبية بمثابة المرحلة الثانية لهذا التطور، كونها استخدمت لأغراض تعليمية وليست ربحية، ولكنها سرعان ما

تراجعت كونها تعمل ضد المنطق الربحي لتكون في حالة عجز وإفلاس، فهي عبارة عن مبادرات فردية من أدباء وعلماء وكتاب، إلى أن تراجع وتنازل المحررون عن وظائفهم في الكتابة والتحرير لصالح رؤساء ومديري التحرير؛ الذين يعتبر الربح أولى اهتماماتهم طبعا، وظل هذا النشاط الذي يجسده رجل الأعمال الصحفي مستمرا حتى نهاية القرن 19، أين كان يتم الجمع بين وظائف الصحفي والمحرر والناشر والطباعة، لكن عندما أُنشئت صحافة المجلات الخاضعة لمبدأ المنافسة أدت إلى خلق هيئة تحرير مستقلة الوظائف، وتم فصل المهام التجارية عن المسؤوليات الصحفية _ الإعلامية_؛ لتنعكس هذه الاستقلالية في ظهور الافتتاحيات في الصحافة اليومية، والتي صارت امتدادا وحافزا للمناقشات العامة ووسيطا لها، بما ساهم في ترسيخ المجال العام كمجال ذي توجه سياسي، فلم تعد وسائل الإعلام جهازا بسيطا لتداول المعلومات، لاسيما خلال الفترات الثورية كما في باريس 1789 وحتى نهاية 1848، أين صار بالكاد لكل شخصية سياسية نادٍ أو جريدة خاصة بها (Habermas, 2006, pp189, 191).

كما كانت تلك النوادي والصحف تخضع لرقابة شديدة ولمراسيم ولوائح الشرطة، بل ومهددة في وجودها طالما استمرت في نقل المعلومات مجسدة بذلك منبرا للنقد ومحاربة الانتهاكات التي تطال الحريات العامة، لكنها كمؤسسات استُثمر فيها الكثير من رأس المال من أجل الربح، وأُجبرت على ادعاء توجه سياسي من أجل اكتساب وضع قانوني، وواصلت وظيفتها الحاسمة كمؤسسات تعكس النقاشات العامة، لكن ومع إقامة دولة القانون البرجوازية وإضفاء الشرعية على المجال العام ذي التوجهات السياسية، شهدت الصحافة النقدية رفع الحضر الذي أعاق حرية الرأي، بما جعلها قادرة على التخلي تدريجيا عن موقفها الجدلي والانفتاح على تحقيق الربح مثل أي مشروع تجاري أو صناعي، فقد لجأ بعضها إلى تخفيض سعر البيع لمضاعفة نسبة الأوديمات، خاصة بعد أن صار لديها مساحة هامة لتجارة الإعلانات والتي تسمح لها بالحفاظ على قاعدتها الربحية، وصارت الكثير من مثيلاتها من الصحافة اليومية المبتدئة مجبرة على تطوير بنيتها التحتية التقنية والتنظيمية وزيادة حجم رأس مالها كشركة تجارية وصناعية (Habermas, 2006, pp192, 193)

لذا يتضح لنا أنّ مفهوم أرستقراطية البرجوازية أو خيانة البرجوازية لدورها التاريخي يصبح لا جدوى من مناقشته، لأن ركون البرجوازية إلى دور الأرستقراطي لم يكن في نفس توقيت وسياق ثورتها على الواقع ونضالها في تحقيق دولة القانون ومأسسة المجال العام واستقلالية السوق والحد من تدخل الدولة، بل كان بعد تحقيق الجزء الأكبر من هذه الانجازات القانونية والديمقراطية؛ أي بعد عدة مستويات ومراحل من النضال في تطوير المشروع الرأسمالي الكبير، فاكتسبت الصحف والمجلات الحق القانوني في الوجود والنشاط وصارت شركات لها قواعدها التحتية التقنية والتنظيمية، ولها توجهاتها السياسية وأساليبها النقدية والإعلامية، ورأسمالها المادي والرمزي الخاص بها وقواعدها الربحية وتوسعاتها _ التكتل في شكل كارتلات اقتصادية كبرى _ الضخمة.

خاصة بعد التقدم الحاصل في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في القرن 20 العشرين، بما أدى إلى ترشيد الصحافة من حيث التنظيم والتكوين الكارتلي على المستوى الاقتصادي، فكان يتم في بعض الأحيان إنشاء وكالات صحفية احتكارية، كما أن هذا التطور قد أدى إلى جعل الصحافة أكثر قابلية للتلاعب كلما تم تسويقها، لاسيما من قبل المصالح الاقتصادية الخاصة المرتبطة بالملكية الفردية _رأس المال الخاص_ بل وإلى محاولات فرض النفوذ والهيمنة من قبل مصالح من خارج مجال الصحافة، فبعد أن كانت الصحيفة موجهة لعامة الناس أصبحت مؤسسة مملوكة وموجهة لأفراد معينين فقط من الجمهور؛ أي صارت وسيلة دخول بعض المصالح الخاصة المميزة إلى المجال العام من جهة؛ حيث احتفظت الصحافة السياسية بأسلوب قائمتها الفردية، أين لا يعتمد الصحفيون على حزب أو فصيل سياسي فحسب بل كانوا هم أنفسهم سياسيون، ويجتمعون حول صحيفتهم كزمرة من البرلمانيين، وتخضع من جهة أخرى لأولوية الربح

أكثر منه لدرجة الولاء للخط السياسي للصحيفة أو الوسيلة الإعلامية، فصار يتم تعيين محررين يُطلب منهم العمل لصالح تحقيق أكبر ربح للشركة الخاصة والامتثال الصارم لهذه الضرورة. ليس هذا فحسب بل إن تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال أواخر القرن العشرين نظرا لحاجة الرأسمالية المتزايدة لهذه الوسائل، قد وصلت إلى درجة أن الإعلان صار بقوته مهدِّدا إلى درجة ما وجود الدولة بحد ذاتها، بما دفع بعض الدول إلى محاولة فرض سيطرتها على هذه الوسائل الإعلامية الجديدة. (Habermas, 2006, pp 193, 195)، ورغم ما سمي باستيلاء الدولة على إرث المجال العام؛ بعد سيطرة الكثير من الدول كفرنسا وإنجلترا وأمريكا على وكالات الأنباء والعديد من الوسائل الإعلامية الجديدة أو على نسب كبيرة منها، إلا أن صناعة الصحف والأفلام لاتزال مسألة خاصة برجال الأعمال (Habermas, 2006, p195)

وكما قد أسلفنا الذكر سابقا، فإنّ هابرماس قد أشار إلى أن القدر الكبير من الكفاءة والانتشار الذي نالته وسائل الإعلام خلال القرن الفارط، هو المسؤول في الحقيقة عن التوسع الموازي الذي مرّ به المجال العام، وهو ما يتضح جليا من خلالة إطلالة على النموذج الليبرالي للمجال العام، حيث نجد أن معظم وسائل الجمهور الإعلامية هي في أيدي القطاع الخاص، لكن ذلك كان نتيجة لما يجاوز المائة 100 عام من نضال ومعاناة هذه المؤسسات من آثار التسويق اقتصاديا وتقنيا وتنظيميا، أين اتخذت في تلك الفترة شكل مجمعات وتكتلات اقتصادية تملك قوة اجتماعية كبرى.

1. 4 الخطاب الإعلامي البرجوازي: المجال العمومي والمجتمع:

رغم أن تمركز الثروة ومراكمتها يبقى من أقوى وأهم خصائص البرجوازية التي نؤكد عليها في هذا السياق، إلا أن الرأسمال الاجتماعي يبقى مرتبطا أساسا بالثروة وامتلاك وسائل الإنتاج وإعادة إنتاج شبكة دائمة من العلاقات المؤسسية، كالنوادي الرياضية والعلمية والصحف؛ والتي تسمح بمراكمة وإدارة هذا النوع من رأس المال وغيره من الامتيازات.

لتتجاوز بذلك بُعد الأسرة أو العائلة الواحدة إلى مجموعات كبرى _ كارتلات_ من عملاء سوق الفن والأدب إضافة إلى عالم الأعمال والتجارة والأسواق المالية (Biogienman, 2001, p5)، ليتأكد لنا أنّ استمرار البرجوازية في مراكمتها للثروة المادية والرمزية _ المكانة الاجتماعية_ ومراكمة الامتيازات والعلاقات الاجتماعية والثقافية؛ المرتبطة بتكوين الأنساب أيضا وتوسيعها، هي استراتيجية تهدف من خلالها هذه الطبقة إلى ضمان استمرار هيمنتها وانتقال تلك المواقف والعلاقات عبر أجيالها بما ينتج تمايزهم كطبقة عن المجتمع.

لذا فالأمر يتعلق أيضا بتراكم رأس المال الثقافي والاجتماعي الذي يمكن أن تتراكم الثروة على أساسه. وبذلك فإن عدم المساواة تشكل عملية تراكمية في حد ذاتها، فتتراكم الامتيازات في أحد أقطاب المقياس الاجتماعي بينما تتضاعف العوائق في القطب الآخر، ولكي يتم تشكيل هذه التراكمية للامتيازات والرساميل ومن أجل الحفاظ على ديمومتها وانتقالها يجب أن تنفذ البرجوازية استراتيجية تضامنات الشبكات التي تحشد الأسر والأشخاص المتشابهين لتجعل من السهل إدراك المصالح الحيوية للطبقة (Biogienman, 2001, p4). وبناء عليه وبعد أن كان الخطاب الإعلامي موجها لعامة الناس صار موجها لفئة معينة أو فصيل سياسي معين؛ أو مملوكا وموجها نحو مجموعة معينة من الجمهور وأحيانا أخرى يكون المالكون هم السياسيين أنفسهم، يصبح كذلك الشأن العام ومناقشته حكرا على بعض الأسر والأشخاص فقط، كما أن تكريس الخطاب الإعلامي لتمكين دخول مصالح جماعات معينة من الدخول للمجال العام يشير إلى استبعاد جماعات أخرى؛ وهي تلك المستبعدة من المجال العام وغير القادرة على ولوجه استنادا إلى هذه المعايير، فهي لا تملك صحافة أو ناديا خاصا بها يدافع عن مصالحا ويكفل مشاركتها في مناقشة وتسيير الشأن العام. والنتيجة الحتمية لكل هذا وذاك هي تكريس تلك الفوارق بين البرجوازية وباقي طبقات وشرائح المجتمع، فتصبح عدم المساواة هي آلية وغاية في آن واحد تعمل عليها الأسر البرجوازية لتكريس هيمنتها واستمرار مصالحها.

كما يصنع اسم العائلات القديمة وعملية نقل التراث والتحالف مع النبلاء رأسمالا رمزيا لأعضاء هذه الطبقة، وهو من أقسى أشكال تكريس اللامساواة، فهو يمنحهم الاعتراف بالوجود والتقدير الذي يحرم منه غيرهم، بما يجعل البرجوازية في حاجة إلى تلك الاستراتيجيات والطقوس المؤسساتية لاستمرار توزيع رأس المال الرمزي والمكانة الاجتماعية بشكل أكثر تفاوتا، ويتعلق الأمر هنا بالحفاظ على المؤسسة وضمان أن يكون الأعضاء الجدد ذوي جوهر أعلى؛ أي برجوازي ورفض من هُم أقل ثروة، لنصبح بصدد طبقة تعمل بإدارك وبشكل دائم على إنتاج وإعادة إنتاج نفسها في عملية تجميع المتشابهين والفصل بين المتباينين (Biogienman, 2001, p5)

كما أن الصالونات والنوادي والصحف البرجوازية التي تطلق من خلالها خطاباتها ومناقشاتها، وحتى منازلهم وقلاعهم التي تتحول أحيانا إلى متاحف عتيقة؛ كل هذا بوصفه خطابا إعلاميا ينتمي إلى المجال العام الذي خلقته البرجوازية، نعتقد أنّه كان يؤسس لخلق سلالات تندمج فيها البرجوازية في طبقة نبلاء جديدة، حيث يصبح مع الوقت أن امتلاك أشكال مختلفة من رأس المال هو المعيار الأساسي للانتماء إلى هذه الطبقة، كما يعمل على جعل الناس يعترفون ويعتقدون أن هؤلاء المسيطرين يدينون بامتيازاتهم لصفاتهم الشخصية وتاريخيهم العتيق؛ أو هي امتيازات مستحقَّة بشكل طبيعيّ، كما تعمل البرجوازية على توريث ونقل مختلف الصفات الأخرى كالاهتمام بمظهر الجسد والتعليم الجيد وأنماط سلوك أخرى تضاف إلى المال والأعمال، مستخدمة في ذلك أدواتها الأيديولوجية من صحف ومجلات وحتى المدارس والمعاهد.

لتصبح المسألة هنا تتعلق بانتقال من هيمنة اقتصادية إلى هيمنة رمزية، هذه الهيمنة التي قد تكون مشتركة بين البرجوازية والنبلاء نظرا لاندماجهم فيما يسميه (ناثان) "المجتمع الراقي" (Biogienman, 2001, p7,8)

إضافة إلى ذلك فإن البرجوازية وفي إطار مراكمة رأسمالها الرمزي ومن أجل تكريس وإطالة أمد هيمنتها وتوسيع الهوة مع الطبقات الأخرى من المجتمع، كانت تركز على مساحات شاسعة من الأراضي والأحياء الجميلة والراقية، ويكفي الإشارة إلى العنف الرمزي الذي تمارسه من خلال امتلاكها لأرقى المنتجعات الساحلية والرياضية والصحية والفيلات أو المجمعات السكنية في أعالي المدن وتطويقها بسياج أمني مشدد. (Biogienman, 2001, p8)

كما نجد أنه ومن أجل تحقيق ذلك التقارب الموعود بينها وبين النبلاء الذين لازالوا يحافظون على أسمائهم وملكياتهم ورأسمالهم الرمزي منذ الثورة؛ التي يفترض أنها قد أتت لتغيير ذلك الواقع، كانت تلك الصحف والنوادي بمثابة أداة لتحقيق ذلك التقارب أو التجانس، إضافة إلى آلية المصاهرة والكارتلات الاقتصادية وحتى الإعلامية التي أشارنا إليها أعلاه.

ويشير ناثان إلى إمكانية التحقق من ذلك التقارب والتجانس الأيديولوجي بين أعضاء الطبقة البرجوازية أو المجتمع الراقي عموما، من خلال قراءة نتائج الانتخابات حيث أنّ هناك علاقة واضحة بين تصويت المحافظين ومعدل "تحسين" الدوائر الانتخابية. (Biogienman, 2001, p8)

كما أن التراكم الرأسمالي يسير جنبًا إلى جنب مع تدويل الأعمال والشبكات، جاء ذلك في أعقاب الكوزموبوليتانية البرجوازية التي كان مبدأها الأول هو العمل التجاري. لكن المجتمع الرأسمالي المزدهر يعيد إنتاج ميل الرأسمالية المنتصرة لتوسيع العولمة ولتأسيس قوتها التي تقوم على تدويل مصالحها، إضافة إلى فكرة الإندماج الدولي القائم على تكوين شبكات دولية، تعتمد فيها الأسر البرجوازية على تلقين أبنائها اللغات الأجنبية في المعاهد الدولية، كما تسعى إلى عولمة ثقافتها (المواطن العالمي) وتضخيمها من خلال إقامة فعاليات ثقافية واجتماعية على المستوى الدولي، يتم فيها استقبال ضيوف من شتى أقطار العالم (Biogienman, 2001, p9)، وهذا ما سيعتمد حتما وبشكل كبير حسب رأينا على

خطابها الإعلامي المرتكز ليس على مجرد شركات أومؤسسات إعلامية فحسب؛ بل على كارتلات اقتصادية تجارية وإعلامية محلية ودولية، ناهيك عن نواديها وصحفها الاحتكارية الصغرى التي تنشط على المستويين المحلي والإقليمي.

2. الخطاب الإعلامي، الرأسمال الخاص والمجتمع في الجزائر:

1.2 البرجوازية الوطنية (الرأسمال الخاص) في الجزائر؛ نشأة وتطور:

هل للبرجوازية الوطنية أو الرأسمال الخاص في الجزائر ظروف وسياقات مشابهة لنشأتها في أوروبا؛ أم أن لها ظروفا وسياقات تختلف جذريا عنها؟

إن الحديث عن أصول البرجوازية الوطنية أو كما يسميهم الباحث الجزائري "جيلالي اليابس" منظموا المشروعات، يستدعي العودة إلى المرحلة الاستعمارية والتغيرات التي عرفتها الجزائر آنذاك. لأن التغييرات التي أدخلها النظام الاستعماري على نظم الإدارة الحكومية، شؤون المالية والضرائب، النقل والمواصلات، وعلى وسائل الري والزراعة الحديثة، وعلى تنظيم الملكية الفردية وتقنينها، روغم أنها كانت انتقائية بحيث تخدم مصالح المتروبول دون مصالح الأهالي، إلا أن قلة من هؤلاء (الأهالي) قد استفادوا من تلك التغييرات، لذلك اعتبروا بمثابة الشريك الأول (المحلي) والأصغر لنظام الاستغلال والاستنزاف، في مقابل تحقيقه لثروة طائلة. (ابراهيم، 1988، ص151، 152)، ذلك لأن هذه الشرائح الاجتماعية (المنتفعة) من الأهالي والمرتبطة بالنشاطات الزراعية، المنجمية والتجارية الكولونيالية القائمة، كانت بمثابة أساسا ثانيا بعد الجهاز القمعي للمستعمِر من أجل تبرير هيمنته أيديولوجيا وأنطولوجيا.

فنظرا لارتباط مصالح هذه الشرائح بالاقتصاد الكولونيالي وتقاطع مصالحها بالمتربول على مستوى مجموع التراكم الواسع لرأس المال، جعلها تنال دعما سياسيا واقتصاديا تاريخيا من قبل المنظومة الاستعمارية، ثم من قبل منظومة الحكم بعد الاستقلال. (عدّي، 1983، ص154) ونؤكد في هذا السياق أيضا على أن الرأسمال قد بدأ يتشكل في الجزائر انطلاقا من العائلة النبيلة صاحبة الامتيازات في العهد الكولونيالي، أو من تلك الشرائح المنتفعة من المنظومة الكولونيالية آنذاك كما أسلفنا الذكر وذلك استنادا لما يذهب إليه نورالدين غريم حول دور العائلة حيث يشير إلى:

الدور الكبير الذي كانت تؤديه العائلة في تمويل وتطوير مؤسسات الخاصة وتحقيق التراكم حتى التخمة، وتحقيق الثروة لرأس المال الخاص بدعم وتمويل أعضائها من أبناء أو أصهار، دون شرط مسبق يأخذ بعين الاعتبار الكفاءة أو النظر إلى أخلاقية العمل أو قانونية بناء المؤسسة، ولأن نجاح الفرد المستثمر هو نجاح للعائلة والطبقة ككل فقد استفاد هؤلاء من الوضعية الريعية لعائلاتهم وأسرهم التي كانت توفر لهم الحماية من أجل العمل ومراكمة الثروة والامتيازات، ثم توفر لهم مجالات استثمار ونشاطات جديدة من أجل إعادة بناء نشاطاتها بشكل قانوني. (Grim, 2012, p89, 91)

وعلاوة على التحالفات الأسرية والمصاهرة وعلاقات ضبط الأسعار والأسواق، وعلاقات البزنسة والوساطة أو التمفصل في فراغات السلطة السياسية مهما كان نوعها، كان للرأسمال الخاص استراتيجيات أخرى للوجود والتطور والتموقع، والتي صار من خلالها أحد الأجهزة الممارسة للهيمنة التي يستمدها من منظومة هيمنة أعلى منه هي السلطة السياسية لنظام المتروبول قبل الاستقلال أو الدولة الوطنية بعد الاستقلال، وعلى رأسها استراتيجية الاستيلاء التي تحدثت عنها التقارير الصحفية المكتوبة بين سنتي 1962 و1965، في ظل الصراعات القائمة حول الاستيلاء على السلطة السياسية ومؤسسات الدولة وعلى رأسها مؤسسة الجيش، فقد كان الصراع على مراكمة الثروة عشائريا وأسريا في بعض البلدات الصغيرة نظرا للاصطفاف وتعاون ضباط الجيش المتقاعدين مع الأعيان القدامى والمتسلقين الاجتماعيين لتكوين طغم جديدة، خاصة من القوة الثالثة المؤمنة بالمشروع الحر والمكوَّنة في المدارس الفرنسية والمستعدة للحفاظ على مكاسب النظام الاستعماري ومصالحه من أجل الحصول على المزيد من الامتيازات، وتزداد أحداث الاستيلاء على الأراضي

والمشروعات والورش حسب الصحف آنذاك، في أوقات الأزمات والاضطرابات وفق آلية كلاسيكية، سواء من قبل عائلات معروفة أو ممن صاهروا بعض الحكام العامين أو الضباط السابقين أو المستخدمين في أحد المشروعات الاستعمارية، إلى جانب شركاء جدد من رجال أعمال أوروبيين استقروا بالجزائر. (ممدني وديا وامبا، 2010، ص390، 393)، ومن ناحية أخرى وفي إطار الإرث الاستعماري ورغم تعقيد الجهاز البيروقراطي الجزائري بوصفه تركة استعمارية، إلا أن السلطات الجزائرية قد حافظت عليه وقامت بإدماجه كقطاع عمومي، وأوكلت له إدارة الشأن الاقتصادي بوصفه قطاعا عاما في إطار الأحادية، والذي بموجبه تقوم الدولة بتوجيه الاقتصاد انطلاقا من ملكيتها للسوق ووسائل الإنتاج وأساليبه، وذلك نظرا للتدريب الجيد الذي تلقته هذه الشريحة البيروقراطية في هذا الشأن، كونها تنحدر من أعضاء البرجوازية الصغيرة التي كانت مستخدمة في الجهاز البيروقراطي الاستعماري، لتتحول فيما بعد إلى طبقة من المقاولين الرأسماليين؛ أو كما يسمى "الرأسمال الوطني الخاص" بتعبير الباحثة المهتمة بنشأة الطبقات في الجزائر "مغنية الأزرق"، التي ترى أنّ توسع الجهاز الإداري للدولة بعد الاستقلال وعجزه عن تسيير مختلف الفروع والتنسيق بين مختلف المستويات الإدارية، نتيجة التناقضات الأيديولوجية والإزدواجية اللغوية الموروثة؛ والتي أنتجت عصبا متصارعة حول المصالح تمنع الجهاز الإداري من أداء مهامه، قد أدى إلى تحول هذا الجهاز إلى وسيلة للثراء الذاتي وتوزيع الثروة بين أصحاب المناصب، وصار الفعل الإداري يسمى في الأوساط الجزائرية بـ "البيسطو" "المعريفة أو الوساطة". (بلهواري، 2015، ص66، 68). ويشير (Debbach Charles) كارل دوباش إلى أنّ الجهاز الإداري الناشئ وبجذبه لأكفأ الإطارات قد ولج مجال العمل السياسي الذي كان حكرا على الحزب فقط. خاصة بعد بروز صفوة من المتعلمين الجامعيين وتكوينهم لعلاقات اجتماعية مع النخب السياسية، فحصلوا على ألقاب ومكانة اجتماعية مهمة. (بلهواري، 2015، ص 68)

كما أشار عبد القادر يفصح في دراسته حول بناء النظام الجزائري إلى ولادة طبقة سماها برجوازية الدولة، كونها قد استفادت من خلال موقعها داخل أو في أعلى هرم الجهاز الإداري من وسائل الإنتاج التي هي ملك للدولة أساسا، وقد قسمها إلى ثلاث أشكال رغم أنها تتشكل كلها من إطارات أجهزة الدولة، برجوازية المقاولين (العقارات والبناء) وهي الشعبة الأهم في القطاع الخاص، البرجوازية الصناعية التي تهتم ببعض الصناعات الخفيفة، والبرجوازية الريفية والتجارية (التراباندیست) والبرجوازية الباريسية المتحالفة مع برجوازية الإطارات العليا للدولة (بلهواري، 2015، ص 68، 70)

ورغم ما تمكنا من ملاحظته من تشابه كبير على مستوى البنى الأسرية في تشكيل ودعم وتوسيع وإعادة تشكيل الطبقة البرجوازية في الجزائر بنظيرتها في أوروبا، ولكن هذا التشابه لاسيما على هذا المستوى قد لا ينطوي بالضرورة على تماثلات في مستويات أخرى، خاصة وأن البرجوازية في الجزائر هي أيضا وليدة الجهاز البيروقراطي الموروث عن الإدارة الاستعمارية؛ الذي أُنيطت به مهمة تسيير الشأن الاقتصادي فاستغل وسائل الإنتاج لمصالحه الخاصة ومراكمة الثروة، فهي تختلف تماما عن البرجوازية التي أقامت ما يسمى بالمانيفاكتورا في المرتفعات بعيدا عن الأراضي الزراعية للإقطاع، معتمدة على كفاءتها وجدارتها في الاستثمار واستغلال فائض القيمة المطلق والنسبي في مراكمة ثروتها، لا على علاقاتها وارتباطاتها مع الجهاز الإداري للدولة سوى عن طريق دفع الضرائب، ورغم ظهور تحالفات بين البرجوازية والنبلاء فيما سمي ببرجوازية الأرستقراطية في أوروبا، إلا أن هذه التحالفات قد تأكدنا بالعودة لجذورها التاريخية بأنها تمت بعد أشواط متقدمة من الاستحواذ البرجوازي على السوق، وبعد نضال طويل في سبيل كفّ تدخل الدولة والحكومة في الشأن الاقتصادي عموما، والسوق بوصفها فضاء يخص الفرد والمجتمع وعملية إعادة إنتاجه لنفسه، بمقتضى مبدأ المنافسة الحرة و تكافؤ الفرص ومبدأ دعه يعمل دعه يمر. كما سنحاول استخراج اختلافات أخرى من خلال تحديد طبيعة التراكم الرأسمالي وسياقاته السوسيواقتصادية في الحالتين.

2. 2 طبيعة التراكم الرأسمالي في الجزائر وسياقاته السوسيو_اقتصادية:

- **أ/ السياق الاستعماري وطبيعة التراكم:**

نظرا لأن التراكم الرأسمالي له سياقات تختلف باختلاف المجتمعات والظروف التاريخية، فيمكن الرجوع إلى تلك المرحلة التاريخية تحديدا لمعرفة أصول التراكم الرأسمالي الجزائري وخصائصه.

يشير "جيلالي اليابس" وفق شواهد إمبريقية إلى أن رأس المال البزنس (التجارة) هو المجال السائد لتحقيق التراكم في حالة الجزائر، ولا يقصد بالتراكم هنا التراكم الأولي للثروة؛ بل التراكم في أيدي طبقة تكون قادرة في ضوء وضعها الخاص في المجتمع _ ارتباطها وتبعيتها بالاقتصاد الكولونيالي_ على تحويل حقوق ملكيتها للثروة والامتيازات المختلفة إلى ملكية لوسائل إنتاج، حيث أعادت إنتاج نفسها من نشاطات البزنس الذي توارثته منذ أجيال؛ يرجع تاريخها إلى فترة الكساد 1920_ 1930 وما بعد الحرب العالمية الثانية وأيضا إبّان حرب التحرير 1955_1962، أين تمكنت طبقة التجار من خلال اختراقها الدورات التجارية بفضل سياسات مبيعات بُنيت على منافذ وامتيازات تجار الجملة وعمليات الاستيراد والتصدير؛ وبناء على ارتباط مصالحها بمصالح الاقتصاد في المتروبول، من إعادة إنتاج نموذجها التاريخي كطبقة وسطاء احتلت الفضاءات والتقاطعات بين سلسلة من الأسواق المختلفة محلية ومتروبولية، تقليدية وحديثة، ريفية وحضرية، لتهيئ لنفسها سوقا كبيرة بعد الاستقلال، لتلعب الدولة والمؤثرات السياسية عموما بعد ذلك دورا حاسما في تمكين تلك المجموعات من إعادة إنتاج نفسها، من خلال استراتيجيات اقتصادية واجتماعية أسرية عشائرية من أجل تحقيق التراكم والبقاء والتوسع، فصاروا هم التجار والمصرفيين والشاحنين (ممدني وديا وامبا، 2010، ص 379، 382)

وللتأكيد على رؤية جيلالي اليابس وعلى أن رسمال البزنس هو المجال السائد لتحقيق التراكم، سنتطرق إلى أطروحة لهواري عدي حول أسباب تخلف المستعمرات؛ والتي يعارض فيها ما يذهب إليه بن أشنهو وغيره على أن التخلف يرجع إلى التراكم غير المكتمل أو تحويل الثروة إلى المتروبول، بل يُرجعه إلى تجمّد التراكم الأول وانكفاء قوة العمل المحررة حول زراعة الاكتفاء الذاتي، وذلك ليس بسبب غياب الصناعة عن المستعمرات (الجزائر) كما يذهب بن أشنهو، بل لأنه وبدل أن يكون الرأسمال الصناعي هو الذي يستغل جهود الأجراء على غرار أوروبا فإن الرأسمال التجاري هو الذي استغل قوة العمل غير المأجورة ويعيد إنتاج هذا القطاع التقليدي من اليد العاملة، فمن جهة المنتجين المباشرين (الفلاحين) يشتغل الرأسمالي التجاري عمليا كرأسمال مستغِلٍّ من خلال تحديد أسعار المنتجات، فيحول المنتِج الفلاح إلى وضعية البروليتاري بسبب وضعية التشتت لدى الفلاحين، فقوة العمل هنا ليست لها وضعية السلعة وليس هناك عمل مأجور، وإنما هو اقتطاع لفائض عمل يأخذ أشكالا نقدية مماثلة لتلك التي يقتطعها الرأسمالي الصناعي أو الزراعي، فالرأسمال الذي يشتغل في المستعمرات هو رأسمال تجاري وليس صناعي (عدي، 1983، ص 138، 139)

نلاحظ أنّ عملية تفكيك المجتمع الزراعي (لاانقسامية الملكية) بين المجتمع الأوروبي الإقطاعي والمستعمرات متشابهة تماما، إلّا أن الفرق الأساسي هو أن الأولى استطاعت امتصاص قوة العمل المحررة بفضل القطاعات الإنتاجية الجديدة التي أسسها الرأسمالي الصناعي في المانيفاكتورا (الورشات) الأولى للثورة الصناعية، في حين لم تستطع ذلك في المستعمرات، نظرا لكونه كان تدميرا (بدون أفق) لا يتضمن عناصر لإعادة تشكيل جديد بتعبير الباحث لهواري عدّي، فتجمد النسق الاجتماعي المفكك وتأبدت البنى الاجتماعية التقليدية.

كما يجب أن نأخذ بعين الاعتبار ما نعرفه عن الصناعة (الرأسمال الصناعي) في هذا السياق لاسيما في الدول الصناعية؛ والتي تفترض تقسيما اجتماعيا محددا للعمل كنتاج تاريخي يقوم على تحول فائض القيمة المطلق إلى فائض قيمة نسبيّ، ولما كان هذا الأخير ليس مجرد تقنية بل هو منتج اجتماعيا وكميته مرهونة بدرجة التقسيم الاجتماعي والتقني للعمل،

ولطالما هذه الشروط غير متوفرة في المستعمرات نتيجة لارتباط الفرد هناك بالبنى التقليدية ومحافظته على أنماطها في الحياة والتفكير وأساليب الإنتاج ونوعية النشاط، فإن هذه البيئة تعتبر طاردة للاستثمار عموما وللرأسمال الصناعي خاصة.

ذلك لأن الاستثمار العالمي يتجه نحو الفروع ذات معدلات الربح الأكثر ارتفاعا، في حين أن المستعمرات لا تتوفر إلا على زراعة الاكتفاء والصناعة الاستخراجية وبعض الصناعات التحويلية، والتي لم تكن إلا بدافع ريع الشحن والنقل. لذا فإن الرأسمال المتمركز في المستعمرات لن يكون إلا تجاريا، أو تراكما يرتكز بشكل أساسي على إنتاج فائض القيمة المطلق أو على الريع العقاري والمنجمي (عدّي، 1983، ص 132، 134)

إن الرأسمال التجاري في المستعمرات لم يكن هكذا إلا لأنه مدفوع بالبحث عن أعلى معدل للربح، وهو الأمر الذي لا يستطيع الرأسمال الصناعي تحقيقه في مختلف دوائر الإنتاج؛ لاسيما في المستعمرات، فهو رأسمال صناعي عندما يؤمّن له الإنتاج معدل ربح عالٍ، وهو تجاري عندما تحقق له التجارة ربحا مساويا على الأقل لمعدل ربحه الأول أو أكثر، لذا فهو يشتغل بمفرده في المستعمرات لكونه سهل أن يُنتج، فهو لا يحتاج أن يدخل في سلكة العمل التي يجعل من منتوجاتها سلعة تجارية، بل يبقى على هامشها يمارس وصايته دون أن يعدّل في اشتغالها، بل يجمّدها ملغيا بذلك أية محاولة لأن تتحول أو تتطور، لأن الفائض الذي استولى عليه قد حُوِّل إلى خارج العملية الإنتاجية دون أدنى توسيع لقاعدتها التقنية، لتبقى محكومة بأن تعيدّ إنتاج نفسها على نفس المنوال محدثة فائض قيمة لا يفيدها في تمويل وتحويل نفسها أبدا، عكس الرأسمال الصناعي الذي يُخضِع فعليا العمل ويحول بشكل مستمر وسائله في سبيل استخراج أكبر قدر ممكن من فائض القيمة النسبي، هذا الأخير ليس مرتبطا بالكمية بقدر ما هو مرتبط بالنوعية أو التقسيم التقني للعمل، والذي لا يفتأ يتعمق تاريخيا نتيجة تطور التقسيم الاجتماعي للعمل، ليسير الإثنان في تطور ديالكتيكي أحدهما يعمق الآخر (عدّي، 1983، ص 144، 145)،

ونظرا لأن ذلك لم يحدث في المستعمرات ولم يسمح لفائض القيمة أن يصل إلى مستوى معين، فإنّ الرأسمال الخاص الجزائري هاجر إلى قطاعات التجارة والخدمات، ليؤمن لنفسه ربحا مقتطعا من فائض القيمة الاجتماعية. أما عن سبب غياب الصناعة (الرأسمال الصناعي)، فنجد أنه لا يعزى لغياب المبادرة أو ما شابه ذلك، بل لأنه لم يستطع تحقيق معدل ربح يتناسب مع المنافسة الرأسمالية في كل المناطق وفي المتروبول تحديدا، فكيف للرأسمالي أن يتوجه للاستثمار في ميدان يجمّد رأسماله وهو مدرك لحجم الأرباح الذي تدرّه المضاربات التجارية، مقارنة بمعدل الربح الذي سيحققه في مجال الصناعة أو غيرها؟ كما أنه لا يمكن للرأسمال فرديا كان أم جماعيا أن يطلق مبادرة تصنيعية في مستعمرة، وهو يدرك أنه لا يمكنه تحقيق معدل ربح يفوق أو يساوي على الأقل لمعدل الربح في الفروع الصناعية أو الإنتاجية في المتروبول أو أن تنافس مبادرته الصناعة في أوروبا أو أن تنافس الرأسمال التجاري.

لذلك وانطلاقا من أمثلة عديدة من الواقع كرواية مصنع التبريد المدعم من قبل الحاكم العام نفسه بين عامي 1918 و1919، والذي انتهى وتلاشى بعد هجوم عنيف من قبل برجوازية تصدير الغنم، نتأكد بأن ثمة قوى اجتماعية تمنع التصنيع كونه يضر بمصالحها الطبقية. (عدّي، 1983، ص 163) فقد كانت الشرائح المنتفعة من عمليات التصدير والاستيراد في المستعمرات وفي الجزائر تحديدا، من أعنف المناهضين لأي مبادرة تضر بمصالحهم. وبالتالي يمكننا القول بأن مصالح هذه الطبقة ستبقى مهيمنة مادامت مدفوعة من قبل قوى اجتماعية أخرى أوسع. كما أن ميل ميزان القوى لصالح شريحة اجتماعية معينة مرتبط بحجم الأرباح المسحوبة من النشاط الممارس صناعة أو تجارة كان، لذا فإن الدعم السياسي الذي تتلقاه تلك الشرائح (برجوازية البزنس)، يرجع لارتباط مصالحها بمصالح أخرى في المتروبول ــ أو السلطة المركزية للدولة الوطنية بعد الاستقلال ــ على مستوى مجموع التراكم الواسع لرأس المال. ذلك لأن قدرة طبقة ما على

السيطرة يعني أن بإمكانها من خلال مصالحها الطبقية أن تنظم مجتمعا بأكمله وفقا لهذه المصالح (عدّي، 1983، ص 153). لذا نجد أنّ تلك الشرائح قد استمرت في السيطرة على الوضع واستمر رأس المال التجاري في الاشتغال بمفرده بوصفه المجال السائد لمراكمة رأس المال بعد الاستقلال.

- **ب/ سياق الدولة الوطنية للتراكم: (السلطة_الرأسمال الخاص)**

لقد استمرت التجارة بوصفها المجال الأهم للتراكم في فترة التكوين لأرباب العمل بعد الاستقلال، إضافة إلى الاحتكار والمضاربة والاستيلاء التي كانت تنشرها التقارير الصحفية مبالغة في تعبيراتها اليسارية معتبرة إياها جهودا للحرية المنشودة، وقد بلغت هذه الأحداث ذروتها بين جويلية 1962 ومارس 1963، وكانت حسب تلك التقارير من قبل عائلات جزائرية معروفة عادت بعد الاستقلال، وقد تحدث (موريس دوب) عن هذه الأشكال للاستيلاء وتحقيق التراكم ليس بوصفها سلوكات مدانة أخلاقيا، وإنما بوصفها آليات استخدمتها الطبقة الحديثة الثراء لزيادة وديمومة ثروتها، وقد قدر "بن حورية" أنّه قد تمّ الاستيلاء على ما يتراوح بين مئة ألف ونصف مليون هكتار من ممتلكات المستوطنين في تلك الفترة، إضافة إلى ما بين 35 و40 ألف مشروع تجاري، حرفي وصناعي، إلى جانب عشرات الآلاف من الوحدات السكنية التي كانت بمثابة غنائم حرب يجري التسابق للاستيلاء عليها، ناهيك عن تواصل ممارسات الاستيراد من فرنسا لكل الموادّ كما نصت عليه اتفاقيات إيفيان (ممدني وديا وامبا، 2010، ص 390، 397)، كما يمكن أن نشير هنا إلى أنّ برجوازية البيروقراطية المستفيدة من وسائل إنتاج ورأسمال الدولة، التي استغلت تواجدها داخل الجهاز الإداري للدولة واضطلاعها بمهام تسيير الشأن الإقتصادي، لاحتكار سياسة تحديد الأسعار وتوزيع الأسواق ومنح القروض البنكية والامتيازات المتاحة للاستثمار المحلي؛ كالتخفيض الضريبي والإعفاء الجمركي ومعدلات سعر الصرف، قد صارت تمنح المشاريع دون اعتبارات الكفاءة أو حرية المنافسة وتكافؤ الفرص وغيرها من مبادئ اقتصاد السوق الفعلية، بل وفق منطق المحاصصة والزبونية أو البيسطو " المعريفة" والوساطة.

وهكذا اكتملت عملية تقسيم السوق على أسس تجارية جهوية وعرقية بين قطاع عام يسيطر على وسائل الإنتاج الرئيسية، الأراضي والمناجم والطاقة، إلى جانب البنوك والمصارف والعلاقات مع السوق العالمية، وقطاع خاص يسيطر على جزء من عمليات التصدير والاستيراد وعلى السوق المحلية بمختلف شبكاتها التوزيعية المعتمدة، وذلك باقتسامها للأرباح مع البنوك والمصارف مقابل القروض الممنوحة، واعتمادا كذلك على المضاربة والاحتكار القائمين على الخلل الهيكلي بين قلة العرض والطلب المتزايد، نظرا لاعتماد السوق المحلية على السوق الخارجية (ممدني وديا وامبا، 2010، ص 397، 398)

وبعد أن تبدّت الممارسات الحمائية للدولة لهذه الجماعات من أرباب العمل، جاء قانون الاستثمار 1966 كتعبير للمساومة بين الدولة وهذه الجماعات التجارية، لتتجاوز تلك الأنشطة حدود المزايا البسيطة الممنوحة إلى نوع من الرعاية التفضيلية لمجموعة من الاستثمارات وفق قواعد قانونية، وعبر طائفة من السياسات الاقتصادية كدعم الأسعار والاحتفاظ بمعدلات معينة لصرف العملة، إضافة إلى امتيازات الحماية والتخفيض الضريبي في قطاع التجارة الخارجية، فقد كان كافيا بين 1968 و1974 إرسال طلب لوزارة التجارة كي يتم الحصول على رخصة استيراد لمنتج بعينه، ولكن وعلى مدى تلك الخمسة عشر سنة التي طبق فيها قانون الاستثمار 1966، لم يحصل سوى 40 مشروعا على مزايا ملموسة (الاعتبارات المصرفية، التخفيضات الضريبية والإعفاء الجمركي) من بين 900 مشروع حصلت على الاعتماد في تلك الفترة (ممدني وديا وامبا، 2010، ص 399، 404) ورغم سن قانوني 1966 و1982 إلا أن ذلك لم يمنع من إمكانية التحايل على تلك القوانين أو استغلالها من قبل جماعات وفئات اجتماعية من داخل مؤسسات معينة (برجوازية

البيروقراطية التي تحدث عنها ماركس)، وتلك هي أعراض مجتمع لايزال يبحث عن مركز ثقله ولاتزال علاقاته الاجتماعية والاقتصادية القانونية في حالة سيولة (غير مضبوطة وغير ممأسسة)، بما يدفع إلى سلوك بيروقراطيات الدولة والأجنحة السياسية والمعيارية في التعامل مع القطاع الخاص؛ بحيث يجب على أصحاب المشاريع في منطقة معينة الدفع مقابل امتيازات وتسهيلات تم الحصول عليها مجانا ووفق القانون في مناطق أخرى. فصارت الدولة لا تعمل ككيان عقلاني يصدر القوانين ويتعامل مع الجميع على قدم المساواة، لذلك تبقى الدولة تلعب دورا كبيرا في الأرباح الضخمة التي حققها القطاع التجاري الخاص، بحيث كانت تمكنه من فرض سلعة قليلة الجودة بسعر باهض على المستهلك، مع تمكينه من التسعير الإجباري أو الدفع الكامل للضرائب، لتصبح الدولة بهذه الأسوار الحمائية حول السوق الوطنية وسعر الصرف ودعمها الإنتقائي، هي عبارة عن التشكيل المصطنع لجماعة الصناعيين بالتعبير التهكمي لكارل ماركس (ممدني وديا وامبا، 2010، ص 405، 407) لذا يمكننا القول أن هذه السياقات قد كانت في تلك الفترة وإلى غاية 1988 بمثابة مرحلة توسع في عدد المشروعات الخاصة المرخصة من طرف الدولة، ولكن الأهم من ذلك وما نود الإشارة إليه هو اندفاع هذه الجماعات إلى تجميع رأس المال وتكوين الشركات وتوحيدها حول التجارة بشكل خاص.

فحسب المسح الذي أجراه جيلالي اليابس حول القطاع التجاري، شكلت المشروعات المشتركة 33% من إجمالي المشروعات التجارية، و60 % في قطاع تجارة الآلات والأدوات المنزلية وسلع الترفيه، كما زادت تلك الطبقة من تحالفاتها الأسرية مع البيروقراطية المحلية والوطنية، لضمان قوة احتكارية فعالة وتركيز الثروة وتجميع الأرباح وتوسيع دائرة الاستثمار وتنويع النشاط، في ضوء هذا الوضع المميز من الامتيازات الذي حصل عليه أصحاب المشروعات نتيجة تلك التحالفات، والتي عادت بالفائدة والنفع أيضا على مسؤولي المؤسسات البيروقراطية التي كانت لها حصص من المشروعات الموزعة؛ لاسيما مع الفورة النفطية في نهاية التسعينات، فنجاح أو فشل أحد مشروعات أرباب العمل صار يعتمد كلية على نفوذهم وعلاقاتهم مع البيروقراطية المانحة لمختلف المشروعات لاسيما عقود المشتريات الحكومية؛ نظرا لأهمية هذه الأخيرة في مراكمة الثروة والربح السريع، دون أدنى اعتبار لعامل الجدارة أو الكفاءة في اتخاذ قرار منح مشروع معين لمقاول أو رب عمل ما (ممدني وديا وامبا، 2010، ص 413، 415)، وعليه فقد كانت العلاقة بين سلطة الدولة والقطاع الخاص في الجزائر هي علاقة حمائية_ زبونية ومحاصصة، أمّا إذا تحدثنا عن مجال القوانين الذي صار مجالا أو بنية للمساومة، فقد صارت الاستثمارات في شتى المجالات وحجم النقد الأجنبي المتوفر هو مجال للمحاصصة أو كعكة يجب اقتسامها، ليس وفق معايير قانونية أو معايير كفاءة اقتصادية أو تنظيمية أو تقنية، بل وفق معايير الولاء والزبونية والعلاقات الشخصية والتحالفات القائمة بين الرأسمال الخاص وما يسمى ببرجوازية البيروقراطية.

2. 3 التحولات السوسيو_قانونية للخطاب الإعلامي في سياق التعددية:

لم يكن القطاع الخاص في الجزائر يملك خطابا إعلاميا خاصا به منذ تأسيسه على غرار البرجوازية الأوروبية صاحبة النوادي والمطابع والصحف والمؤسسات الإعلامية الكبرى؛ التي حددت من خلالها توجهاتها السياسية إطار نضالها السياسي، الفكري والأيديولوجي من أجل خلق وضع قانوني لوجودها ، وفي خضم تطورها الاقتصادي القائم على تأسيس كارتلات اقتصادية تجارية وإعلامية ومالية متعددة، بل كان فقط خطابا يحاول التماهي مع خطاب السلطة وخطاب الإعلام الرسمي العمومي الذي كان سائدا منذ الاستقلال وإلى غاية دستور 1989، أين بدأ تأسيس الصحف والجرائد الخاصة للتعبير عن آراء ومطالب تلك الشرائح الاجتماعية الجديدة في الحياة السياسية والاقتصادية؛ أو التي ولجت الفضاء العمومي حديثا فقط، ونظرا للسياقات الآنفة الذكر والتي سبق وأن وضحت لنا العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص في الجزائر، فإن منح امتياز أو حق تأسيس جريدة لأحد أرباب العمل لن يكون خارج تلك الأطر المحددة سلفا.

إن الخطاب الشعبوي الذي تبنته الدولة الجزائرية والإعلام الرسمي لها؛ والذي كان يحمل لليبرالية والرأسمالية عداءً مستمدّا من العداء للنظام الاستعماري الاستغلالي كان خطاب هيمنة بدرجة أولى، لذا فإنّ القطاع الخاص ولأجل البقاء كان مضطرا للتماهي مع هذا الخطاب الذي بُني على بنود راديكالية ترفض وجود قاعدة برجوازية مستغِلّة بتعبير ميثاق 1976 وما سبقه من مواثيق وخطابات رسمية تجرِّم الملكية الخاصة، إلا أن النظام بدأ منذ 1979 باستعمال خطاب المزاوجة بين البرجوازية والبروليتاريا الوطنيتين، محاولا التخلص من العناصر ذات الحمولة الشعبوية من أجل أن يضمن للقطاع الخاص إيصال صوته في الفضاء العام. (ممدني و ديا وامبا، 2010، ص384، 389)

ونظرا لتبني التعددية السياسية والإعلامية واقتصاد السوق منذ دستور 1989، ولعدم إمكانية تلبية مطلب اللبرلة والرأسمالية ما لم ينته احتكار الدولة للتجارة الخارجية ولسوق النقد الأجنبي، فقد صارت الدولة أقل أحادية وتعددت المراكز بشكل مطرد، وازداد عدد أصحاب المشروعات لتلبية السوق المحلية بمختلف تشعباتها. (ممدني وديا وامبا، 2010، ص 415). لذا فإننا نعتقد أن ما ظهر في الساحة من جرائد وصحف جديدة وأحزاب سياسية وأرباب عمل جدد أيضا، كان يوحي بتعدد وتنوع في الخطابات الإعلامية السياسية والاقتصادية والثقافية والأيديولوجية، فصارت هناك الصحف الناطقة بالفرنسية والعربية، وهناك الليبرالية والماركسية، وهناك اليمينية واليسارية أيضا.

ورغم ذلك يصف الباحث سلاطنية عملية الإعلام في الجزائر عبر وسائل الاتصال الجماهيري بأنها ناقصة، وذلك نظرا لعدة عوامل من بينها القيود التي يلاقيها الإعلام الجزائري في الوصول إلى مصادر المعلومة، نقص الاحتراف الذي يرجع إلى قصر عمر الإعلام الجزائري المتعدد وحالة الفوضى السوسيوقانونية التي تشكل ومازال ينشط فيها، بما جعل الخطاب الإعلامي لدى العديد من الصحف يتمرد على كل مقومات المجتمع، ويبث الكثير من المغالطات والفوضى الفكرية والإشاعات دون أي وازع أخلاقي أو رادع قانوني، كما كان يعاني الإعلام المكتوب من نقص كبير في شبكة التوزيع بما يجعل الوصول إلى المعلومة في الجزائر شبه مستحيل، بما يجعل الخطاب الإعلامي الجزائري يبتعد عن الاحتراف بنفس القدر الذي يقل فيه تفاعل الجمهور معها. (سلاطنية، 2012، ص 50، 52)

ورغم التطور الذي عرفته الجزائر في مجال ملكية وسائل الإعلام السمعية البصرية منذ الاستقلال، إلا أنّه ونظرا لتعدد العناوين الصحفية منذ 1988 ونظرا للفورة التكنولوجية التي عرفتها البشرية، فإن أجهزة إعلام القطاع العمومي لم تستطع مجابهة ومنافسة هذا المد الإعلامي، ولم تعد تستقطب سوى 18 % من السوق بنهاية سنة 2002. (فقيري و سلامي، 2016، ص101، 118)، نظرا لمعالجتها السطحية للوقائع وانتهاجها لخطاب لا يختلف عن خطاب السلطة الذي يتعارض مع حرية التعبير وحق المواطن في الإعلام، لذا فقد كانت الصحافة الناشئة بين 1989 و1991 تجسد مرحلة الانفجار الإعلامي الحر، وذلك بصدور قانون الإعلام 07_90 سنة 1990 أين ظهرت مرحلة التعددية الإعلامية التي عرفت الصحافة الخاصة في الجزائر خلالها عصرها الذهبي. (قنشوبة، 2017، ص 19، 20)

غير أن مرسوم حالة الطوارئ فيفري 1992 قد قضى على آمال تطور الصحافة في الجزائر وطموحها نحو الحرية والتعددية بإلغاء المجلس الأعلى للإعلام سنة 1993. وفي جوان 1994 جاء مرسوم الإعلان الأمني الذي فرض رقابة مسبقة على كل ما يُنشر في الجرائد، وازدادت الضغوط والقيود القانونية والدعاوي القضائية لتتم عدة توقيفات ومصادرات في حق الصحف والصحفيين، كما استعملت السلطة وسيلة الإعلان والمطابع والورق للضغط والرقابة والتحكم، فإضافة إلى أنها المالك الوحيد للمطابع فقد شددت الدولة قبضتها على الإعلان الرسمي بوصفه المورد الأساسي للصحافة المستقلة، إضافة إلى فشل الصحفيين في تنظيم عملهم النقابي بما جعلهم عرضة لمتابعات قضائية عديدة، ناهيك عن الاغتيالات التي

تعرض لها العشرات منهم في فترة العشرية السوداء، لتكون هذه الفترة 1992_1997 هي مرحلة القيود والمضايقات على الصحافة الخاصة في الجزائر (قنشوبة، 2017، ص 17، 21)

لتختفي الصحافة الحزبية عن الساحة الإعلامية بعد إعلان السلطة السياسية عن نية فتحها لقانون إعلامي يحرر الصحافة من النفوذ الحزبي ويُحسن شروط الإشهار، واختفت العديد من العناوين وأفلست نظرا لاشتداد المنافسة الإعلامية ودخولها مرحلة اقتصاد السوق، ورغم تلك القيود بقيت الصحافة الخاصة تمثل حصة الأسد من السوق الإعلامية؛ فلم يكن للقطاع العمومي سوى 6 صحف من بين 31 صحيفة متواجدة آنذاك، وسيطرت اليوميات على السحب بمليون و200 ألف نسخة يوميا، بمعدل 10 صفحات إشهارية للجرائد الست التي سيطرت على المبيعات بـ 840000 نسخة يوميا، وهي الخبر، El Watan, Liberté, Le Soir d'Algérie et Le Matin، لتكون تجسيدا لفترة من الاستقرار النسبي للصحافة الخاصة في الجزائر، تلتها مرحلة تقييد وخنق للخطاب الإعلامي الخاص (قنشوبة، 2017، ص 21، 22)، ورغم القيود والمضايقات التي تزامنت مع تأجيل السلطة السياسية لصدور قانون الإعلام المفترض، فقد صدرت عدة عناوين إعلامية، أسسها كوكبة من قامات الصحافة التي هجرت الإعلام العمومي لتبعية خطابه للسلطة، وتحصلت الخبر والوطن على مطبعة مستقلة مع مطلع الألفية الثالثة بعد مفاوضات عسيرة مع عدة فروع للإدراة العمومية وعقباتها البيروقراطية، ليتضاعف الكم وينحط مستوى الخطاب الإعلامي الخاص لأدنى مستوياته بدخول الصحفيين المستأجرين للساحة الإعلامية (قنشوبة، 2017، ص 22، 23)

ليُملي بعدها الربيع العربي على السلطة السياسية القيام باصلاحات سياسية واقتصادية وإعلامية، أفرزت قانون الإعلام 12_05 سنة 2012 والذي قوبل بالرفض من قبل أغلب الصحفيين ولم تدخل معظم مواده حيز التنفيذ، ورغم ما تضمنه من فتح لمجال السمعي البصري للقطاع الخاص، وإقراره في مادته رقم 40 بأن الصحافة الخاصة هي سلطة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ورغم إقراره أيضا لما سمي بسلطة الضبط للصحافة المكتوبة التي من مهامها العمل على تشجيع التعددية الإعلامية وتدعيم النشر، والحفاظ على شفافية القواعد الاقتصادية لسير مؤسسات النشر والسهر على التوزيع العادل للإعلانات ومساعدات الدولة، إلا أنه وإضافة إلى أن كل هذا بقي حبرا على ورق، فإن ذلك القانون أقر بنودا تعسفية وغامضة؛ لاسيما في مادته 84 التي لا يُسمح بموجبها الوصول إلى مصدر المعلومة المتعلقة بالدفاع الوطني وأمن الدولة والسياسة الخارجية والمصالح الاقتصادية الاستراتيجية، أو بالبحث القضائي وغيرها من الحالات التي لم يحدد القانون المقصود منها، بما يجعل الصحفي يُخضع كتاباته لرقابة ذاتية قاسية، ويعمل تحت ضغط مهني مغمور بالقيود السياسية والاقتصادية والقانونية على قلمه، فقد صار الصحفي يخضع في كتاباته لإملاءات سياسية واقتصادية من قبل أصحاب المال من ملاك الصحف والمؤسسات الإعلامية التي يعملون بها، ناهيك عن اختفاء عدة عناوين، من بينها "جريدتي" و"مون جورنال" اللتين لوحق ملاّكها قضائيا سنة 2013 بتهمة المساس بأمن الدولة والوحدة الوطنية و...؛ وذلك على خلفية مقال حول صحة الرئيس ليس إلّا، أما من جهة التمويل فقد أشارت بعض التقارير إلى اختفاء بعض العناوين من الساحة نتيجة عجزها المالي، وإلى تقلص نصيب بعض الصحف من الإعلانات منها جريدة الخبر التي لم تستفدْ منها منذ 1998 وإلى غاية 2016، بما أدى بها لرفع سعر نسختها اليومية. (قنشوبة، 2017، ص 22، 24)

ورغم أن الصحافة المكتوبة هي الوسيلة الإعلامية الوحيدة التي استطاعت الحصول على نوع من الاستقلالية (المحدودة) عن السلطة، لكن بقي هدفها هي الأخرى هو الوصول إلى المال العام والذي لن تناله إلا من خلال التقرب من السلطة، وحتى ملاكها من كبار المستثمرين فإنه لا يمكنهم الترويج لأي شيء دون موافقة المجلس القومي للاستثمار؛ الذي هو

بالأساس بيد رئيس الوزراء، نظرا لأن وصول بوتفليقة إلى سدة الحكم قد أنهى كل الإصلاحات اعتقادا منه بأنها سبب محنة البلاد وبأنها كانت نتيجة لقوانين مشينة، تلك التي منحت الحق في تشكيل الأحزاب السياسية والجمعيات والصحف المستقلة (Grim, 2012, p171,172) فحرمان أرباب العمل من استقلاليتهم وحقهم في الترشح أو اختياراتهم الحزبية بمقتضى إصلاحات 1989، كان حاجزا ضد أي تأييد أو انتماء لمعارضي السلطة، ذلك كون الدولة تملك حق استرداد الرخص (لمنشآت اقتصادية أو إعلامية) والامتيازات، والحرمان من الوصول للإئتمانات المصرفية وقد يصل الأمر إلى حد المضايقات القانونية والتشويه الإعلامي ضد الملكية الخاصة كما كان حاصلا زمن الأحادية، بما جعل الكثير من أرباب العمل يمتنعون عن إبداء ميولهم وتوجهاتهم السياسية (Grim, 2012, p167, 173). لذا يمكننا القول أنه ورغم ثراء الساحة الإعلامية شكليا بالصحف والجرائد والقنوات الإعلامية خاصة في العشرية الأخيرة؛ بما يوحي بحرية الرأي والتعبير والتعددية الإعلامية واستقلالية المؤسسات الإعلامية، خاصة بعد صدور قانون السمعي البصري سنة 2014 وبعد أن صار للقنوات والصحف رأسمالها الخاص وقانون يضبط علاقاتها، إلا أن الخطاب الإعلامي بعد كل هذه التحولات السوسيو _ اقتصادو _قانونية، لازال يراوح مكانه على غرار الإعلام العمومي من خلال خطاب يتماهى مع خطاب السلطة، ولا يستطيع الكشف عن توجهاته الأيديولوجية أو السياسية والفكرية، وإلا سيكون مصيرهم هو نفسه مصير مجمع الخليفة الذي تجرأ على ولوج المحضور.

وقد أشار الباحث الجزائري نور الدين غريم في هذا السياق إلى إطلاق قانتين تلفزيونيتين ودعمهما لأحد المنافسين للسلطة هو بمثابة تحدي صريح لها، والعقاب الاقتصادي والسياسي الذي واجهه مجمع الخليفة هو بمثابة تحذير لكل من يحاول أن يقف في طريق الأوليغارشية أو يُهدّد مصالحها واستقرارها في السلطة (Grim, 2012, p179)

كما تجدر الإشارة هنا إلى ضرورة مناقشة تطور العلاقة بين الاقتصاد والسياسة في الجزائر، والتي يبدو أنّها تنحصر في انتقالها من سيطرة الدولة على الاقتصاد والنخب الاقتصادية (الرأسمال الخاص) معا، إلى نظام مبهم من التحالفات بين رجال الأعمال والنخب السياسية على السوق والمجتمع وفق مبدأ المصلحة والمحاصصة، حتى أنه يمكننا القول أنّ ولوج القطاع الخاص للحياة السياسية والسوق بشكل واضح وإلى الساحة الإعلامية بشكل محتشم، لم يؤدّ إلى استقلالية وتعددية فعلية وحرية كافية تسمح بتشكيل مجال عام ونقاش عمومي حر (نظام قانوني)، شبيه بذلك الذي تشكّل في السياقات الأوروبية من قبل البرجوازية الأولى صاحبة المطابع والنوادي السياسية)، بل أدى فقط إلى عمليات استقطاب كبرى للنخب والرأسمال الخاص وإلى إعاقة التغييرات الديمقراطية منذ أوائل التسعينيات من جهة، وإلى توسيع دائرة الفاعلين السياسيين والاقتصاديين الذين يعيدون توزيع الموارد الوطنية (الريعية) واستزلام وزبننة المجتمع من جهة أخرى. فحاجة النظام إلى تنويع هيكل حصصه لضمان البقاء جعلته يستقطب تلك الشرائح من رواد الأعمال، دون أن يكون لهم دور فعلي في الدفع بعملية التغيير أو الانتقال الديمقراطي؛ لاسيما في مجال الإعلام وفي سبيل تشكيل فضاء عام يسمح بمشاركتهم ومشاركة المواطن في مناقشة الشأن العام، في إطار نظام المنافسة الحرة والتعددية الإعلامية والسياسية والاقتصادية وفق مبدأ الحرية وتكافؤ الفرص.

3. تحليل واستنتاج:

إن هذه القيود جعلت الخطاب الإعلامي الخاص يتخبط في تبعية مطلقة لخطاب السلطة وللأجندة السياسية بدرجة أولى وليس لممولها من أرباب المال، والتي جعلته لم يرق إلى تلك الحرية التي أقرتها القوانين، ولم يستطع الوصول إلى تحقيق الأدوار التي تم تحديدها وفقا لها، بل ولم يستطع أن يخرج من تلك الأطر السلطوية التقليدية التي كانت تحددها له دوائر السلطة في عهد الأحادية، ليس لخلل أو نقص في تلك المنظومة التشريعية والقانونية التي أعلنت عن منح القطاع الخاص

الحق في الاستثمار في هذا المجال فحسب، أو لعدم قدرة رأس المال الخاص في الجزائر على ولوج هذا القطاع، بقدر ما نعتبره أن هناك خلل بنيوي مزدوج: أوله قانوني تنظيمي مليء بالغموض والمغالطات، إضافة إلى بقاء معظم بنود تلك القوانين مجرد حبر على ورق، حيث أن المشرع الجزائري لايزال يعتبر العديد من القنوات بمثابة قنوات أجنبية رغم أن رأسمالها وطني ومالكوها يتمتعون بالجنسية الجزائرية كما هو مشترط في تلك القوانين، والثاني مرتبط برأس المال الخاص ذاته، الذي نشأ وترعرع في حضن السلطة القائمة، قطاع خاص تطور ووسع نشاطه ووجوده في مجالات مختلفة للاستثمار على رأسها الحقل الإعلامي، اعتمادا على علاقاته مع السلطة السياسية وجهازها البيروقراطي، هذا الأخير الذي تحول جزء كبير من موظفيه (مديرين، مصرفيين، ومهندسين ومسيرين محليين وجهويين...) إلى رجال أعمال، نظرا لأن مهمة تسيير الاقتصاد الوطني قد أوكلت لهم في ظروف سياسية واقتصادية معينة للبلاد، فتحول العديد من رجالاته ومن الصحافة العمومية إلى رجال أعمال (ملاك) وإعلاميين ومحررين في صحف وقنوات خاصة.

لقد تمّ عقد التحالفات بين من هم في أعلى هرم الجهاز البيروقراطي أو داخله من جهة، وبين رجال المال أو ما يعرف ببرجوازية الكومبرادور من جهة أخرى، وذلك حول اقتسام السوق الاستهلاكية المحلية بمختلف أشكالها، من خلال منح البرجوازية البيروقراطية للتسهيلات والامتيازات لرجال المال من أجل الوصول إلى القروض ومختلف المشاريع، في مقابل اقتسام الأرباح والعائدات المادية والسوقية ومراكمة رأسمالها من جهة، وتوسيع أسواقها وتجديدها من خلال تلك العلاقات والتحالفات القائمة بينها من جهة أخرى. وفي نفس السياق يمكن قياس المجال الإعلامي على نفس المعايير، فإذا كانت المشاريع والصفقات والامتيازات تمنح وفق منطق التحالفات والعصب وارتباط المصالح، فإنّ منح رب عمل ما الحق في إنشاء صحيفة أو قناة لن يخرج عن تلك الأطر المحددة سلفا ووفق نفس المعايير والشروط.

فالخطاب الإعلامي الذي تمتلكه هذه الطبقة الاجتماعية أو ما يسمى بالبرجوازية الوطنية بشكل عام، فهو يعمل من أجل كسب ودّ رجال السياسة والمسؤولين الكبار من أجل توسيع ومراكمة رأسمالهم الرمزي، من خلال الحصول على مكانة اجتماعية جديدة من خلال رصيد العلاقات والتحالفات الأسرية والعشائرية والاقتصادية التي يقيمونها بينهم، أما من ناحية المجتمع أو الطبقات الأخرى منه (الهشة والمستبعدة)، فإن المجال العام الذي تم تشكله على إثر هذه البرجوازية وخطابها الإعلامي، فهو مجال يحمل المزيد من الاستبعاد والتهميش لهذه الفئات، ويستعمل خطابا انتقائيا يستميل من يقبل بشروط اللعبة ويستبعد كل من يرفض قواعدها، هو مجال عام لم يسمح خطابه الإعلامي الخاص لأصحابه ومموليه من ولوج الحياة السياسية أو حتى التصريح بتوجهاتهم وميولهم السياسية، فكيف له أن يسمح للفئات المستبعدة ولعامة الشعب (الفرد و المجتمع) من ممارسة حقه في التعبير أو مناقشة الشأن العام. ويمكن أن نستدل هنا بحالات الغلق والإفلاس التي طالت العديد من الصحف في تسعينات القرن الماضي، كما يمكن أن نشبه حالات الغلق التي طالت عدة قنوات خلال الحراك الشعبي 22 فيفري 2019، بما حدث لعشرات الشركات الخاصة سنة 2012 بحجة عدم إلتزامها بالشروط التعاقدية لتزويد السوق؛ أي ألّا نعزو ذلك إلى اعتبارات قانونية أو اقتصادية بحتة، بل يمكن اعتبار ما حدث لهذه الأخيرة حسب "غريم" ترجمة لعلاقات تبعية المؤسسات الخاصة للسلطات العمومية، والتي قد تمنع إنشاءها أو تأمر بإلغائها في ظل ظروف وذرائع متعددة كونها تملك حق منح واسترداد الرخص والامتيازات.

خاتمة: وفي الأخير وليس آخرا يمكن القول بأن العلاقة (رأس المال الخاص_ سلطة _ مجتمع) هي نتاج لتسوية تاريخية مشوهة بين سلطة سياسية مهيمنة على الفضاء العمومي والمجتمع من جهة، وبرجوازية وليدة أجهزة السلطة ذاتها من جهة أخرى، صارت من خلالها البرجوازية الوطنية أو الرأسمال الخاص وخطابه الإعلامي مجرد أدوات اقتصادية وأيديولوجية للهيمنة، وأصبحت لا تبحث سوى عن شرعنة وجودها وموقفها بوصفها جزء من منظومة الهيمنة السائدة، فهي لا تشبه

تلك التسوية التاريخية للبرجوازية في أوروبا، التي ومن خلال خطابها الإعلامي، صحفها، نواديها وإعلاناتها، ورشاتها بل ومصانعها ورأسمالها المتراكم ذاتيا على مر عقود من الزمن، صنعت مجالا عموميا متعددا؛ أطرافه برجوازية_ أرستقراطية_ ومجتمع، أو على الأقل ثنائيا (برجوازية_أرستقراطية) يسمح بمشاركة الفرد البرجوازي بمناقشة الشأن العام والمساهمة في اتخاذ القرار مقابل دفع الضرائب، بل أنتجت نظاما قانونيا (فضاء عموميا) لتسيير الحياة العامة قائما على الكفاءة والمنافسة الحرة وتكافؤ الفرص، لا على القبول أو الاستبعاد من الفضاء العمومي ومجاله الإعلامي حسب معايير الولاء والزبونية والتبعية، التموقع والمحاصصة واقتسام الريع كما هو الحال في السياق الجزائري، حيث أن البرجوازية الوطنية (الرأسمال الخاص) قد تشكلت وتطورت بناء على توطيد علاقاتها مع السلطة السياسية وجهازها البيروقراطي.

_ قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

Biogienman, N. (2001). , fiche de lectur Sociologie de la bourgeoisie » (Edition La Découverte, 2000) _ Michel Pinçon et Monique Pinçon-Charlot. *Sociologie de l'éducation _ Cours d'alain Léger* . , 1-13.

Grim, N. (2012). Entrepreneurs, Pouvoir et Société en Algérie. Alger: Casbah.

Habermas, J. (2006). L'espace public, Archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise. (M. B. Launay, Trad.) Paris/ France: Payot & Rivages.

Wallerstein, I. (2004). The Bourgeois(ie) as Concept and Reality. *SEMENTIC SCHOLAR* , 91-106.

_ قائمة المراجع باللغة العربية:

بلقاسم سلاطنية. (2012). علم الاجتماع الإعلامي. 1. القاهرة/ مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع.

سعد الدين ابراهيم. (1988). المجتمع والدولة في الوطن العربي. بيروت/ لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

عبد الرحمان قنشوبة. (2017). الصحافة الجزائرية الخاصة: رهانات وتحديات. مجلة تاريخ العلوم ، 4 (10)، 17-27.

كارل بولاني. (2009). التحول الكبير الأصول السياسية والاقتصادية لزمننا المعاصر. الطبعة الأولى. (محمد فاضل طباخ، المترجمون) بيروت/ لبنان: المنظمة العربية للترجمة.

كريمة بلهواري. (2015). النخبة الحاكمة في الجزائر بين المحافظة والتغيير. المجلة الجزائرية للسياسات العامة ، 3 (3)، 57-83.

لهواري عدّي. (1983). الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830/ 1960. 1. بيروت/ لبنان: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع.

ليلى فقيري، و سعيداني سلامي. (2016). التجربة الجزائرية في ملكية وسائل الإعلام السمعي البصري. الرواق ، 2 (4)، 101-118.

محمود ممدني، و وامبا ديا وامبا. (2010). دراسات إفريقية عن الحركات الاجتماعية والديمقراطية في إفريقيا والعالم العربي. 1 ، 1. (صلاح أبوالنار وآخرون، المترجمون) القاهرة: المركز القومي للترجمة.